

خیالی

طایف و ناشری

صاحب خیالی ولی جان آخوند ابن الیاس قاضی وقف اولاده
فونیلی کجی زاده لردنه خواجه زاده

احمد رشدی

صاحب هذا الكتاب محمد ولی بن الحاج مراد کیاس قاضی وقف اولاده
معارف نظارت مجید سنک ۵۸۶ نورولی و ۱ محرم ۱۳۲۲
نار بخاور مصنفه طبع و نشر

مهرتیر نسخه لر ساخته در

در سعادت

محمد علی قزوینی

۱۳۲۲

عن
قوله تعالى
يوسف يا رب اني
الاحمد لله رب
عنه
عليه
في الانبياء وهو
من جنس الانبياء
في كتابي اي
الشرع وال
الحج وال
فالانبياء لا
تصور ولا يجرى
واحد
من هو في القلوب
على
لا قصد في
الحال ولا علم
معدل الغرض
ثبتت الدعاء بل
حج الاستقبال
وان امكن اعتبارها
مجلس

ك قوله فوحد برأيه أي تفرد به واستقل بنفسه في رأيي وتنبه به إلى غيره فقال توحد الله يعني أن الله تعالى لم يكن له غيره كذا في بعضه ولم يفوضه إلى غيره أصلا كذا في هذا المعنى الثاني رد على قدماء المعتزلة والذات الجبلية يعني أن الأصل هو أن يقال الصورة لا تنصور بدون تنبها على تكلفه هي أن الصورة الذات لا تنصور بدون الجلال لا تنصور بدون الجلال عنه متعلق بالغبس

ك قوله ومنه التكون والتولد التكون أن يصير الشيء حاصلًا بلا فعل من الخلقوات وإن كان حاصلًا بفعل من الخلق تعالى ويقال التكون هو أن يصير الشيء حاصلًا بلا عمل ولا مدخل من الغير أصلا نظر إلى ظاهر الحال والتولد وهو أن يصير حيوان بلا أب وأمر مثل حيوان المتولد من الماء الزاكد في الصيف وهذا بخلاف التوالد وهو أن يصير الحيوان حاصلًا بين الأب والأم بفعل حاصل بينهما كقوله قال

ك قوله فمعنى التوحيد مجلال الذات الخ فيه نشر بعد لفه فقوله بالوحدة الذاتية ناظر إلى قولهم ما للصيرورة بدون وضع كقوله

ك الكاملة غاية الكمال اتصافا كاملا في غاية الكمال وعدم شركة الغير له في جلال ذاته الجبلية أو الاتصاف بالوحدة كقوله

ك السطوع الارتفاع والظهور البين فوق ساطع حجه ظهور نبيا وحاصله باظهر حجه فالدلالة على الاعظمة المذكورة ثابتة على كلا التقديرين

أي تفرد به واستقل فمعنى التوحيد مجلال الذات عدم شركة الغير وفي الصراح فوحد برأيه أي تفرد بالء صلة ويجوز أن يجعل للء بسة منها في جلال الذات والذات الجبلية على نهج حصول الصورة وتوحد أن يكون للء بسة فينبذ صيغة التفعّل أما للصيرورة بغير صنع كقولهم تحجر الطين أي صار حجرًا بلا عمل ومدخل من الغير فيه ومنه التكون والتولد وأما للتكلف ولما استعمل في شأيه تعالى مجل على الكمال كما قيل في التكثر ونحوه فمعنى التوحيد مجلال الذات الاتصاف بالوحدة الذاتية أو الكاملة مع فلا يستعمل لالذات إضافة بمعنى أو اللام باعتبار كون الفعل للتكلف المفعول على الكمال كقوله بساطع حجه) أقول الأولى كون الضمير لله تعالى ليدل على أن

نبينا عليه السلام أعظم من آيات سائر الأنبياء ويجوز أن يكون لمجد صلى الله عليه وسلم فساطع حجه من قبل أخلاق النبيا كقوله وبعد فإن أقول هذه الفاء إما على توهم أما أو على تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف على أنه لا منع من اجتماع الواو مع أما كما وقع في عبارة المفتاح في آخره البيان كقوله وإساس قواعد عقايد الإسلام أقول القواعد جمع قاعدة وهي الأساس وإساس العقائد الإسلامية هو الكمال

ك قوله فوحد برأيه أي تفرد به واستقل بنفسه في رأيي وتنبه به إلى غيره فقال توحد الله يعني أن الله تعالى لم يكن له غيره كذا في بعضه ولم يفوضه إلى غيره أصلا كذا في هذا المعنى الثاني رد على قدماء المعتزلة والذات الجبلية يعني أن الأصل هو أن يقال الصورة لا تنصور بدون تنبها على تكلفه هي أن الصورة الذات لا تنصور بدون الجلال لا تنصور بدون الجلال عنه متعلق بالغبس

ك قوله فوحد برأيه أي تفرد به واستقل فمعنى التوحيد مجلال الذات عدم شركة الغير وفي الصراح فوحد برأيه أي تفرد بالء صلة ويجوز أن يجعل للء بسة منها في جلال الذات والذات الجبلية على نهج حصول الصورة وتوحد أن يكون للء بسة فينبذ صيغة التفعّل أما للصيرورة بغير صنع كقولهم تحجر الطين أي صار حجرًا بلا عمل ومدخل من الغير فيه ومنه التكون والتولد وأما للتكلف ولما استعمل في شأيه تعالى مجل على الكمال كما قيل في التكثر ونحوه فمعنى التوحيد مجلال الذات الاتصاف بالوحدة الذاتية أو الكاملة مع فلا يستعمل لالذات إضافة بمعنى أو اللام باعتبار كون الفعل للتكلف المفعول على الكمال كقوله بساطع حجه) أقول الأولى كون الضمير لله تعالى ليدل على أن نبينا عليه السلام أعظم من آيات سائر الأنبياء ويجوز أن يكون لمجد صلى الله عليه وسلم فساطع حجه من قبل أخلاق النبيا كقوله وبعد فإن أقول هذه الفاء إما على توهم أما أو على تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف على أنه لا منع من اجتماع الواو مع أما كما وقع في عبارة المفتاح في آخره البيان كقوله وإساس قواعد عقايد الإسلام أقول القواعد جمع قاعدة وهي الأساس وإساس العقائد الإسلامية هو الكمال

منه
وهو
اسم
عنه
لا
ثا
الكتاب
عش
جواب
مقدر
يقال
من حيث
تلك
ان الله
المتنا
والامام
انا قص
المسوا
الامام
الامام
بمعنى
وكان
لان
يا
اوت
لا
الكتاب
بمعنى

عش جواب عن سؤال
مقدور هو ان
يقال ان جوار
عطف الانشاء
على الاعمال
فيما لا محل
الا على من
بما بعد القول
اجاب عن مقوله
وليس له
يوتى يوم الموم
في قول خطيب
المتعلق بالاعمال
المكلفين بالاعمال
لا نناب ولا اعتقاد
فلهذا هذا القول
قال ومن علم
الاعتقاد من
الافعال يتبع
الاعتقاد ويتبع
من افعال الجوارح
منها

بعد القول بل يجوز في غيرها من المورد لأن
لاشك من به مسكته **بحر**
نف قوله بتقدير البتة وفي العطف وهو
أما البتة المقدرة في العطف أما التصريح
أو القول أو نحو ذلك مما يناسب المقام
وقد ضرر بورد ذلك لا بد عليه أن هذا
ثاويل بعيد لأنه تقدير امر من غير ضرورة لفظية
ولامعوية إذ ليس لفظ يدل عليه وليس
الحال والمقام دلتان عليه فلا توجد
فيه قرينة لإحاليه ولا مقابلة **فصح**
نف قوله على الخبر المتقدم على البتة وهو
حسبنا المقدم على أنه أن قلت لا يجوز أن يكون
المقدم ههنا خبر الوجوب تقديم البتة على
الخبر عند خبرهما قلت الأضافة في حسبنا
ليست مخصصة حتى يفيد التعريف لأن
الحسب بمعنى الحاسب وإضافة اسم القاعلة
إضافة لفظية **قوله أحمد**
است قولنا أن حسن ما المذكور أنه يعنى
أن حسن قولنا زيد انه عالم وما جملة بدون
تقدير البتة أى وهو ما جملة متضمن ويمكن
أن يقال الجواز كافى فى الفرض فلا يفيد منع
الحسن تأمل ثم ليست شئ لم لا يجوز أن يكون
هذه الواو استثنائية وما الذى انتظام الى
الحمل على العطف وكون هذه الشطط
ف
نف قوله وبعد تقدير الخ فلا يفيد ذلك ما
ادعيه من جواز عطف الاشياء على الاخبار
لا يذهب عليك أن دعوى امتناع حسن المثال
غير مبنية فلا يفيد المطلوب ولا يقتدر بتمتتها
لأننا فى ما ادعيه من الجواز لاحتمال أن يكون
الشئ به حائرا غير حسن **فصح**
نف قوله لكم معان ثلثة المعنى الاول عرف
والثاني مصطلح المنطقين والثالث مصطلح
أهل الأصول كما افاده الشرح في التلخيص لكن
الاولين معنى مطلق الحكم والثالث معنى الحكم
الشعر ثم ايراد النسبة بين ما ادعيه من

[illegible]

[illegible]

اللهم لا ان يحل على التجرد في الاول والثاني في الثاني ويجعل
 في لفظ الاحكام ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 التعريف للحكم الشرعي فالمراد اما المعنى الاول ووجه ظاهر
^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 والثاني حينئذ يجعل العملان عبارة عن المسائل والملكة وعلى
^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 التقديرين معنى شرعية ما يؤخذ من الشرع لاما لا يتوقف عليه
 لان واجبا وجودا ثابت قبل الشرع
 لان وجوده تعالى ووحده مثلا لا يتوقف على شرع لكن الاحكام
^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 الاعتقادية انما يعتد بها اذا اخذت من الشرع لقوله منها ما
^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 يتعلق بكيفية العمل ان اراد به مطلق التعلق فالامر ظاهر
^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 وانما لم يعتبر التعلق بنفس العمل في الاولى لان تعلقه بالعلم
^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 من حيث الكيفية وتعلق عامة الاحكام في الثانية ليس كذلك
^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 وان اراد به تعلق الاسناد بطريقه والتصدق بالقضية
^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 فالمراد بالاعتقاد المعتقدات مثل وجود الواجب ووحدة
^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 فحينئذ فيه اشارة الى ان موضوع الفقه هو العمل وما يتوهم
^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 من ان موضوعه اعم من العمل لان قولنا الوقت سبب وجوب
^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{المراد من الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 الصلوة من مسائله وليس موضوعه العمل ولا هم عدا
^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل} ^{ان يحل على الثاني في الاول والثاني في الثاني ويجعل}
 علم الفرائض بابا من الفقه وموضوعه التركة ومستحقوها

تدقيق فيه إمام إلى أن بعض الثانية فيه مما
تعلق بكيفية الاعتقاد مثل الإيمان واجب
معرفة الله وأجابه وروية الله جائز وما
ذكره السارح تغليب
وقوله وتعلق عامة الأحكام الثانية لغير
كذلك أي لا يكون تعلق عامة الأحكام الثانية
بالاعتقاد من حيث الكيفية بل يكون تعلقها
بالاعتقاد من حيث هو أي يكون المقصود منها

حيث ان الشارة التي كان يعضها على راسه
 كانت من اجابته على ما كان يقول
 من ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 وكان ينادي بالانذار على كل من
 كان يخطئ في طريقه الى الله
 وكان ينادي بالانذار على كل من
 كان يخطئ في طريقه الى الله

[illegible]

مجلسه
طالبان
حاصل شده
لاون الضعيف
بالإمارات
للا فوله

[illegible]

العلم الاستدلال في جميع الاحكام العلية وليس علم
 الرسول جميع الاحكام استدلالا بل علمه حينئذ بعضها
 (استدلالا) وبعضها حدسي لا يلزم صدق
 تفهيم الفقه على علم الرسول تعالى
 في اي حين ان الفقه يفيد معرفة جميع الاحكام
 بالاستدلال وان علم بعضه بالاستدلال
 وبعضه لا بالاستدلال لانكون فقهها معها
 نت فصيصة تقدير الكلام هكذا سمو ما يفيد
 معرفة احوال الادلة اجمالاً في افادتها الاحكام
 باحوال الفقه ح

فقد يعني برد عليه ان احوال الفقه انما هو نفس
معرفته تلك الاحوال لا ما يفيد تلك المعرفة و
يمكن ان يجاب عنه بان المفيد نفس المقادير
التي انما هو بحسب الذهن والاعتبار وهو كما
في اعتبار الافادة والاستفادة بين الشيء
ونفسه كما مر في تقريرنا للفقه وذلك ان تقوّل
المعرف هو ملكة الاستنباط والاستحضار
والمراد بمعرفة احوال الادلة التصديقات
فالمفيد هو ملكة الاستحضار والمقادير هو
التصديقات على ما مر ايضا بحجج
نك اي لا يرد الاشكال بان يقال مثلاً ان اصول
الفقه نفس الاحوال للادلة

فان علمها ذكرنا في توجيه قوله ومعرفة
احوال الادلة توجيه قوله ومعرفة العقائد
عن ادلتها بالكلام فان كان معطوفا على
معرفة الاحكام فيصير تقدير كلامه هكذا
سما ما يفيد معرفة العقائد عن ادلتها
بالكلام

سند فان المنع اذا لم يكن بطريق ابراث
 القدرة على النطق لا يصير سببا للتسمية
 بالنطق
 سند قوله اي ولافيه ان الاطلاق عليه اولا
 يقتضيان يكون مطلقا على غيره ثانيا
 وهو محل بحث

[illegible]

(قوله عن ادلتها) متعلق بالمعروفة وكونها عن الادلة مشعر
بالاستدلال بملاحظة القيمة فان الحاصل من الدليل من حيث هو دليل
بالاستدلال بملاحظة القيمة فان الحاصل من الدليل من حيث هو دليل

لا يكون الاستدلال بما فيجرح علم جبرائيل والرسول فانه بالحديث
لا يتجسس الاكتساب فان قلت للرسول علم اجتهاد في بعض الاحكام
فلا يخرج عليه بهذا القيد قلت تعريف الاحكام بالاستدلال في قوله

اشكال قولهم معرفة احوال الادلة الظاهرة معطوف على
معرفة الاحكام فقيه مثل ما مر من الكلام وان التزم العطف
على الموصول يرتفع الاشكال وقصر عليه قوله معرفة العقائد

فولكه انطق للطفلة) عند في الواقف كونه بازاء المنطق
 من مودود الكلام قدرة على التبريرة بالانطق بالانطق وانما سمى قال
 وجها اخر مغاير الكونه حد والقدرة على الكلام وجمعها

الشارح نظر الى ان كونه بازاء المنطق باعتبار انه يقيد قوة
 على الكلام كما ان المنطق يقيد قوة على النطق فيقول الى كونه موروثا

فقدرة فقولنا فاطم عليه هذا الاسم اي اولاد اولم يقيد به
اي في قوله ولانه اولم يقيد به اي في قوله فاطم عليه هذا الاسم
ما قيد الاول في الاول اذكر وجه التخصيص في الثاني اذ لا شر
حتى يصح وجه ذكر التخصيص اي في قوله الشارح اول ما يجب اي في قوله شارح ولم يطلق
في كونه اول ما يجب حتى يختص للتمييز واما احتمال تسمية الغيرة
اي في قوله شارح

[illegible]

عاشق من عرف

عن
فيلسوف
الانسان

المسيح يا صول
الغفقه على هذا
التقليد

نفس معرفة
الأحوال المذكور
لما يقع

لا ينبغي

وإلهام بالخطبة عليك ان

فإن أحدهما
اعتبار المقابلة
والآخر باعتبار
افادة القدر

عَلَى هَذَا الْقَوْلِ

ففي كونه او
ففي كونه

فدنی وجه
صدا بجا

رداً قولهم فلا منزلة بين
 الإيمان وبين الإيمان
 والآخر وهذا ليس بالثابت منزلة بين المؤمنين
 والآخر فنقول كل من دخل الجنة
 عند المنزلة بين المؤمنين
 فاما ان يدخل الجنة
 ان يعاقب لا سيما
 من مات صغيراً اما ان يدخل الجنة
 او النار فان دخل النار يجب
 الجنة ثواب وعقاب وهو باطل فكل من
 ثواب الجنة لا ثياب ولا يعاقب

[illegible][illegible]

والعقاب في الجنة والباري في كونها داري ثواب وعقاب
 لا نأفول معنى كونها داري ثواب وعقاب إنما محل للثواب
 يعني الإنسان لا يشاء إلا في الجنة ولا يافق إلا في النار
 والعقاب لأن كل من دخلها يثاب ويعاقب ولو سلم فهو
 بالنسبة إلى أهل الثواب والعقاب وهم المكلفون عندهم وقد
 نص المعتزلة بأن أطفال المشركين خدام أهل الجنة بلا ثواب
 وحينئذ المراد بقوله فادخل الجنة دخولها مثابا بها ومستحقا
 لها كما يدل عليه السباق ولذا فرغ على الإيمان والطاعة ونسب
 الدخول إلى نفسه وقس عليه قوله فدخلت النار قوله فكان
 الأصل لأن مؤصغيرا ذهب بعض معتزلة بصرة إلى وجوب
 الأصل في الدين بمعنى الانفع وقالوا تركه بخل وسفه يجب
 تنزيه الله تعالى عن ذلك فاجبائي اعتبر في الانفع جانب علم
 الله تعالى فأوجب ما علم الله تعالى فله ما لزمه وبعضهم
 لم يعتبر فيه ذلك وذهب من علم الله تعالى الكفر على تقدير
 التكليف يجب قهره للثواب فله ترك الواجب فيمن مث
 صغيرا وذهب معتزلة بغداد إلى وجوب الأصل في الدين

عنه قوله ولداي
لكون دخولا
مبايا بها
مستحقا
فروع الدخول

عبد السلام بن عبد الوهاب بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن عبد شمس بن عبد قيس بن عبد كنان بن عبد مضر بن عبد عدنان بن عبد آدnan

التكليف وهم غير مكلفين
بجوارحهم

في اى اذ اصرح المتعزلة بان اصفان لستركين
خداام اهل الجنة بلا ثواب وعلم اننا لطفنا
عندهم في دخول الجنة بلا ثواب فامراد بقوله
المجاني عن طرف من مات صنيها فادخله
الجنة فدخلوها مثابا بها شجاع
في اى كلام السابق وهو قوله الاول
الحال طبع ثواب بالجنة يدل على ان السداد بقوله
فادخل الجنة فدخلوها مثابا بها ودلالة كلام
السابق على خلو دخولها مثابا بها فادخل
الجنة بقوله فادخل الجنة مع الايمان والاعمال
اى على قوله فاومن بك واطيعا
شجاع

ت قوله وفس عليه الذخول في قوله ولو كبر
لعصيت فادخلت النار فان المراد به دخولها
معاقب عليها استحقاقها ويدل على ذلك قوله
لعصيت ونسبة الذخول الى نفسه **هـ**
ت قوله وفس عليه قولنا الجمائي فدخلنا النار
حكاية عن جوابا رب عن قوله فاعل الجنة
فانه فرغ ههنا دخول النار على العصيان
او على قوله لعصيت كما فرغ عليها دخول الجنة
على الايمان والطاعة **شجاع**

له قوله فكان الأصل لك ان تموت صغيرا
 ذهبت معتلة بصرة الى وجوب الأصل في
 الدين فقط على الله تعالى وازاد ابا الأصل
 معنى الانفعالي ما يكون نفسه أكثر النسبة
 الى العباد وذهبوا الى وجوب الاقدار في
 المكنة وافصى ما يمكن في معلوم الله تعالى
 مما يؤمن عبده المكلف ويطيع بحسب

في إشارة الى جواب الذي اورده بعض
الافاضل حيث قال لو قال المجاني ان
لايجاد ولا ابتقاء ليسا مما يجب على الله
تعالى ان الواجب عليه اللطف كما طاء

ويعصمهم اي يحفظهم من زلزاله البصيرة ثم اعز
ذلك اي لم يفسد والافنغ في جانب علم
عبروا في جانب العلوم فكل ما
علم الله تعالى على الله
في عيسى عليه السلام

والاصبر
 وكن
 علم الله تعالى لان قال علم ان لو اعاد وكنت
 اصبر له في جانب العلم فذكر المفسد في التفسير وان كان اصل
 التكليف والتعريض المفسد في التفسير وان كان اصل
 التوكيد وموت لا توفى ولا توفى ولا توفى ولا توفى
 قول هذا المفسد في التفسير وان كان اصل
 وكما هو مفسد في التفسير وان كان اصل
 الله تعالى

وقيل تعجب
 عن جميعه
 بالبحر
 راجع
 يعبد
 فلا

[illegible]

الذاتي أيضا وجوابه اختيار الاول ومنع الملازمة

شك قوله فيرد عليه ان يصدق عليها انها
 لا يمكن تصور ما زواها بدون تصور
 فيصدق تعريفها الذي على بعض التعريفات
 وهو اللوازم البينة بالمعنى الاخص
 فلا يكون ما نعا
 يبقى اللوازم البينة بالمعنى الاخص في الوجود لا ينفذ
 تصورهما لا يتصور الماهية
 لا يعني معنى زوا لا يكون ما ذكره مرفا مساويا
 للمعنى كما يشعر كله من في قوله فان مرفا
 فلا يكون السبق ايضا مرفا مساويا
 للذي لا يكون اعم
 شك قوله انما هو تصور للزوم اه قال وفيما
 لان تصور الملزوم معد لتصور اللوازم الاسب
 يوجب له والا جاز نقاؤه مع زوا
 تصور الملزوم واللوازم بط البضرورة
 ثم ان يتحقق معنى اللوازم بين العدد والمعول

فما لا ينبغي أن يفتقر إليه العقل من تصور شيء من العالم
من غير أن يكون له دليل على وجوده في العالم
فما لا ينبغي أن يفتقر إليه العقل من تصور شيء من العالم
من غير أن يكون له دليل على وجوده في العالم

لا لان معنى قولنا جاء في القوم
 بدون زيد هو في معنى في الجملة لانهم
 سببته لمجيئهم ففما يلزم جاء في القوم
 مع زيد يعني غير كون الامكان كفيه نسبة الوجود الى
 القيد مع اعتبار قده كما يدل عليه عبارة الامكان فاما
 ارتباط قده فلا يراد استدراك الامكان فاما
 انه لا يخلو عن القيد ممكن فلا فائدة في بيان
 ان تصور الانسان وما اذا اعتبر القيد فله
 ان تصور القيد ممكن فلهذا ليس بهذه المثابة
 في افاده ان تصور القيد ممكن فلهذا ليس بهذه المثابة
 لا بالنسبة الى القيد اعني كون تصور الانسان
 بدون القيد ممكن فلهذا ليس بهذه المثابة
 مع القيد مع قطع النظر عن القيد ان
 ان يحصل ذلك التصور وحين
 ان لا يحصل

نقد قول غير متنع اى يجوز عند المحققين ان يحصل تصور الكلبة بالعرضى اى بواسطة العرض وحينئذ يكون تصور الكلبة بواسطة العرض ممكنا بالامكان الخاص فانفع السؤال بالنسبة الى التقديسها **قوله** كذا الامكان العام ان يكون احد طرفيه من حصول وعلمه ضروريا **قوله** اى ليس عدم كون تصور الكلبة بدون العرضى ضروريا سواء كان وجوده اى وجود كون تصور الكلبة بدون العرضى ضروريا وغيره بخلافه للذاتى **قوله** اى ليس عدمه ضروريا **قوله** اى على تقدير ان زاد الامكان العام من جانب الوجود يكون المعنى انه لا يكون عدم تصور الكلبة بدون العرضى ضروريا ولا يصدق على الذاتى انه لا يكون عدم كون تصور الكلبة بدون ضروريا بل يصدق عليه ان يكون عدم كون تصور الكلبة بدون ضروريا فلا يكون معنى الامكان فى جانب الوجود حاصل فى الذاتى **قوله** هذا طعن للشارح زعمه بضمه ان تعريف الماهية بما به الشئ هو هو صاقد على لفظة و ليس كذلك لان الفاعل ما به الشئ يكون موجودا لا ما به الشئ يكون الشئ ذلك الشئ فاما تصور حقيقة الشئ وان لم تعلمه وجودا ولا فعلا **قوله** شرح مقاصد **قوله** قال الشارح ما به الشئ هو هو الضمير ان الشئ واحدهما والآخر لما وهما متساويان **قوله** خبر عن الشئ وبه متعلق بكان المقدرو جملة الشئ هو هو فى حكم اية خبره وثو صيغ **قوله** ان يكون الانشأان بنفسه لا يجعل جازعا **قوله** بل يجعل متعلقا بالانسان باعتبار وجوده **قوله** اطلق الالهية على الماهية باعتبار كون الماهية شخصا معيننا وجزئيا حقيقيا كالانسان اذا صار بدافعى هذا يكون الشخص من داخل الالهية و **قوله** عقلان يعنى الشخص شرط خارجا عن الالهية لكن لا لاظهاره واشهره و فى شرح المواقف ان لكل شئ لما كان اوجزا حقيقة هو بها هو والمحققة

إذا لازم إمكان تصور الكه مع العرض لانه ولو سلم يعتبر
 إلى نسبت العرض ^{في} إمكان تصور اللازم بالذات
 الإمكان بالنسبة إلى المقيد اعني تصور الإنسان بدونه لانا النسبة
 إلى المقيد اعني كون تصور بدونه ^{في} انتفاء المقيد قد يكون لعدم
 الصور على ان تصور الكه ^{في} العرض غير متجمع وان لم يتحد
 ويمكن اختيار الثاني بان يراد لإمكان العام من جانب الوجود
 أي ليس عدمه ضروريا ^{في} قول وباعتبار شخصه هوية ^{في} المشهور
 ان الهوية نفس الشخص وقد تطلق على الوجود الخارجي ايضا و
 الشارح قد اطلقها على الماهية باعتبار الشخص ^{في} الحكم بثبوت
 حقائق الاشياء ^{في} اورد الفاء ايذا نأش عما سبق والمنشاء
 مجموع امور ثلاثة تعريف الحقيقة وكون الشيء بمعنى الوجود وكون
 الثبوت بمعنى الوجود ^{في} اذ لا غوية في قولك يجوز ان الاشياء ثابتة
 وحقائق المعدومات ثابتة وحقائق الموجودات متصورة
 والقصر على البعض تقصير فلا تكن من القاصرين ^{في} قوله
 وما يحتاج الى البيان اي قلما يحتاج الى بيان معناه
 فان اكثر من سمعه يقصر منه ^{في} ذلك المعنى كما في مثل واجب
 للوجود موجود والحاصل ان اخذ موضوعا ^{في} حسب الاعتقاد
 مشهور فيما بين الناس فهو مفيد للاحاجة الى بيان معناه

عاش فان مقابل
قولنا بدونه
لا قولنا معه
لا قولنا به

اعلم بوافق

وَمُقَابِلَهُ الْوُجُوهُ
الَّذِي هُنَا

لا يميز بين الظلي وهو الذي

الحمد لله رب العالمين

هذه الشارة التي
كونها

الموجود ومطلوب

فوقه في قوله

انستغنى عن فوائدها

المجلد الثاني

انفجاری خفا کیوں

توبه و توبه

33

يُفْنِمُ ذَا

وتمنى

وَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
مَوْجُودَةٍ فِيهِ

27/11/2019

[illegible]

ولا يعنى القلة المستقلة
 من كلمة رب قلة المتجدين وهم
 اصحاب الازهار الناصية
 ذلك لانه لا فرق بين الثابتة ثابتة
 لا وهو قول الامور الثابتة
 الامور الثابتة ثابتة
 لا قولك وشعرى ثابتة
 ولا مثل الكلام مفيد لزيادة قوت
 وهذا الكلام مفيد لزيادة قوت
 انه لا ينسب خلافه فهو في وصف الموضوع
 سماع ذات الموضوع بحوازان ان
 لقوة الحكم في وصف الموضوع بحسب
 انهم هم الثابت في وصف الموضوع بحسب
 ولا يكون بحسب نفس الامر ولا يكون قوتنا
 الاشياء ثابتة من قبل احداثها
 الا كما اعتبره السالك كذا في قوتها
 ولا من قبل ولا اعتبارها في قوتها
 الاعتقاد كما في قول الشاعر انا بوالعزم
 فليس في انوجه الا قولك مدحها
 الثاني في نظر الاول فافهم ان قوله
 الاستيعاب الى البيان

الله لا ان يقال بالنسبة الى بعض اذهان القاصدة وليس مثل
 قولك الثابت ثابت وهذا ناظر الى قوله وهذا الكلام مفيد اى
 ليس مثل المثال الذى ذكره السائل فانه غير مفيد اذ قد اعتبره متحد
 الموضوع والمحول وقوله ولا مثل قوله انا ابو النجم وشعرى شعرى
 ناظر الى قوله ربما يحتاج الى البيان فان شعرى شعرى يحتاج الى
 البيان معناه كخفائه وهو وظ ولك ان تقول حقائق الاشياء ثابتة
 يحتاج الى البيان لا بطريق التأويل والصرف عن الظاهر المتبادر لشبهة
 امر المراد به بخلاف شعرى شعرى فانه يحتاج الى التأويل وهو ان
 شعرى الشعرى ان شعرى فى معنى او شعرى هو الشعر المعروف بالبلاغة
 وهذا المعنى لا يحصل بجمل الاضافة للعهد لان معنى العهد ارادة
 بعض اشعار التكلم معينا وكما بين العنيتين والمشهور ان المراد بالبيان
 بيان صدق الكلام فيه تأكيديا كونه مفيدا ويرد عليه ان شعرى
 شعرى كذلك واعلم ان الاشاعة لا ينكرون اطلاق الشئ
 على ما يعم الوجود والمعدم مجازا فلو حمل لفظ الاشياء
 على هذا المعنى المجازى لم يتوجه السؤال اصلا فلو قل من تصور لها
 والتصدق بها وارجوا لها فاللام في العلم لاستغراق الانواع
 بمغونة المقام ثم ان الاستدلال على ثبوت الصانع وصفاته
 بالبلاغة والغضاحة لا يحتاج صدق هذا

استدلال بحجج
وجود
الادليل
العالم

ولا وان تحقق وانف
حقيقة من كذا بق كونه نوعا
من الحكمه
فولان تقتصر على الشئ الاخير قد ينهك
نعم انما ان الزام يتوجه على الشئ الاول
ايضا فانهم
نظا يعني انهم يقولون بنفي حقائق الموجودات
لا مطلقا
بعض الشارحين بان النفي ليس بشئ والكلام في نفي
حقائق الاشياء فكما انهم فهموا من النفي نفي
الاشياء

[illegible]

ت وجه الظهور ان الادرية لم ينكر بثبوت
من الاشياء فلم يلزمها الالتزام بثبوت شيء
من الاشياء

لا قولوا ما على العندية فيه تأمل اوله
فيظهر من ان كلام العندية اشتب الى كلام
العادية من كلام اللاذرية وانما قال فيه
تأمل لان حاصل كلام العندية بانكار تقرير شيء
هو انه لا نسبة مقررة في نفس الامر فينبذ جازان
يقال في الزام العندية ان لم يقرر نسبة نفى
الشيء من الاشياء في نفس الامر فقد تقرر
شئ شئ لان نفس الامر لا يخلو عن احد
النسبتين وفيه نظراى في التأمل المذكور لان
دليل الزام العادية يبرر دليل الزام العادية فيصح
حصر الشئ في قولنا بما يتبع على العادية التحجيم
لا قوله فيه تأمل اه قال في حاشيته وجه
التأمل ان حاصل قوله بنفى تقرير الاشياء هو
ان لاشية متحققة في نفس الامر حتى تقرر
فينبذ يمكن ان يقال ان لا يتحقق نسبة
الشيء في نفسها فقد يتحقق نسبة الشئ
الواقع لا يخلو عن احد النسبتين نعم
يرد عليه مثلا ما ورد عليا اورد في الزام
العادية من ان عدم الارتفاع من جملة
الاحالات عنده اشتبى كلامه
لا قولنا حيث اعترفوا بحقيقة انه انهم
يقولون كل حكم تابع لاعتقاد المعتقد ان هذا
الحكم اى حقائق الاشياء ثابتة ايضا تابع
لاعتقادهم وليس في نفس الامر شئ يحق
عنده فكل حكم في ادعوا شية تابع للاعتقاد
عندهم فن اعتبروا بحقيقة اثبات اولي
شعاع

ند قولہ اطلاق الغلط جواب سؤال مقدروہ
ان اعتراف الغلط فی البعض مما یوجب اعتراف
للاصاۃ فی الآخر فکلاهما یناقض مدعاہم فاما
ابان اطلاق الغلط علی زعم الناس لاصحی زعمہم
ذلیس لہم علم ولا ظن ولا وہم بشئ فضلا عن
عقائد الغلط

بأن النفي حكم والحكم تصديق علم والعلم من الاعراض الموجودة في الخارج ويرد عليه أنه لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين ولو ثبت فبانظار دقيقة فكيف يستثنى الالتزام منكروا أجل البداهيات على مثل هذا الأمر الخ لا يقال ترد هذا الالتزام في التحقيق وهو بمعنى الوجود لا نأقول ليس جهنا معناه اذ عند وجود النفي لا يستلزم وجود الاشياء لم اذكر النفي الثابت في نفسه معدوما في الخارج قولنا انما يتم على العنادية عدم تمام على اللاادرية ظاهر واما على العندية ففيه تأمل وقد قال في شرح المقاصد في كلام العندية والعنادية ثنائيا حيث عتروا بحقيقة اشياء ونفي شيئا اذ تمسكوا فيما ادعوا بشبهة قوله قالوا الضروريات هذا دليل اللاادرية وصله انه لا وثوق بالاعيان ولا بالبيان فعين التوقف والشك وغيرهم من هذا التمسك حصول الشك والتمه لا اثباتا لهم وفيه قول قد يغلط كثيرا اطلاق الغلط منهم بناء على عدم الناس فان قلت قد لا دخلة على المضارع للقلة فننا في الكثرة قلت قد تستعار وتسهل في التحقيق ايضا على ان القلة بحسب الاضافة لاثنائي الكثرة في نفسه لانفاء اسباب الغلط ان قلت لعل

[illegible]

بالنسبة الى نفسه كثير
فان العشرة مثلا قليل بالنسبة الى الصديق
الى الحاسد الصحة لكثير
ولا مكانة قال غلط الحس وان كان قليل بالنسبة
الى الصديق مثلا قليل بالنسبة الى الصديق
فان العشرة مثلا قليل بالنسبة الى الصديق
الى الحاسد الصحة لكثير
ولا مكانة قال غلط الحس وان كان قليل بالنسبة
الى الصديق مثلا قليل بالنسبة الى الصديق

[illegible]

هناك سبباً عاماً للغلط عام فمن ينحرف بانقضاء مطلقاً سبباً
 أي بانقضاء مطلقاً سبباً لفظي
 الغلط قلت بدهة العقل جازمة به في مثل ادراك حلاوة العسل

والأول والعطف ^{على} فلا بد أن ^{هو} وهو ما بدأه ^{في} في محل النزاع ^{بشيء} بـ شيء
والكلام على التحقيق لا الإلزام قوله ويمكن أن يعبر عنه إشارة
إلى المذکور الذي هو المذكور بالذكر ^{بما} بما
إلى المذکور من الذكر بالذكر وهو ما يكون بالإنسان وإنما
له ^{بما} بما ^{هو} هو من الذكر بالضم
له يجعله من المضموم وهو ما يكون بالقلب وإن صح ذكره في
أما المذكور بالذي هو الذكر بالضم ^{بما} بما
تعريف العلم لعمومه مثل الظن والجمل حمل اللفظ على الشائع
للتبادر قوله فيشمل أدراك الحواس كدراجه منه بخلاف الفرق
واللغة فإن البهايم ليست من أولى العلم فيما قوله لا ياحتمل
اللفظ ^{بما} بما ^{هو} هو من الذكر بالضم ^{بما} بما
اللفظ ^{بما} بما ^{هو} هو من الذكر بالضم ^{بما} بما

بعض قائل بمقتضى التمييز
وصف التميز مجازاً ثم التميز في التصور الصورة ومثله
وصف الشيء بوصفه وصفه
الماهية المتصورة وفي التصديق الإنشآت والنفي ومثله
الوجود والعدم والعلم بهذا المعنى بأنه وصفه توجب تميزاً لا يخرج المتفرد
الطرفان والعلم بهذا المعنى ينقسم بانه اذ خلا عن الحكم بان له
أى وإن لم يجل بان أو جيب الياء
يوجب اياه فتصوره ولا فتصدق قوله بناء على عدم التقييد
بالمعنى فإن المعاني ما ليست من الأعيان المحسوسة بالحس
على تقدير التقييد بالمعاني بان يقال وصفه فوجب تميزاً لا يخرج المتفرد
الظاهر في الإحساس كذا

مثل زينة
 الغينية تدرك علما كادراكه زيد قبل رؤيته واحسان
 مضاف الى مفعولة مع انه ليس معنى بل حسان
 كادراكه عند الرؤيه ومقتضى التعريف ان لا تعلم تلك الجزئيات
 انما لتفيد وهو من العارف في مقتضى التعريف العارف

[illegible]

فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز

النقيضان بالتمانعين لذاتهما لا يكون للتصور نقيض الا لثامنه
بين التصورات بدون اعتبار النسبة وان فسر بالثامنه فين لذاتهما
كان له نقيض ومن ههنا قيل نقيض كل شيء رفعه اي سواء كان رفعه
في نفسه او رفعه عن شيء والاشهر هو الاول وقول المنطقيين محمول
على الجواز ايضا بلزم منه ان يكون جميع التصورات على معان
المطابقة شرط في العلم وبعض التصورات غير مطابق كما اذا رأت
حجر من بعيد فحصل منه صورة انسان واجب عن هذا بان ذلك
الصورة صورة الانسان وتصوره ومطابق اياه ولخطا في
الحكم بان هذه الصورة لذلك لم في هذا هو المشهور بين الجمهور
ويرد عليه انه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشئ من ذلك الوجه
فالتصور في المثال المذكور هو الشئ والصورة الذهنية له ملا
فدبرنا ندقيق قوله فانه لذاته تعالى اي ذاته كآفة في حصول
علمه وتعلقه بالمعلومات بالاحاجة الى شئ يفيض الى العلم وتعلقه
قوله فلنا هذا على اعادة الشايخ حاصله اختيار الشئ الاخير
وبيان وجه المحصر قوله عن تدقيقات الفلاسفة اي فيما ينقصر
اليه فان دأبهم تضيق اوقاتهم فيما لا يعينهم قوله وجردوا
بعض الادراكات يعني انما يحسن ظهوره وعمومه يستحق ان يعيد

فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز

فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز

فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز

فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز
فانه رفع فهو الانسان في نفسه
لذا انما هو الحق في نفسه
وقول المنطقيين محمول على الجواز

من لان النفس مجردة
 عندهم فلو ادركت الحركات
 المادية يلزم ان تكون النفس محلا للصورة
 الجسمانية فتكون النفس ايضا جسمانية هذا
 قوله
 من لان النفس بسيط والبسيط لا يرتسم فيها
 الصورة الجسمانية
 وان لم نعلم ان ثبوت
 النفس بغير
 لم يثبت
 من لان النفس عند الملة الإسلامية
 متصلة
 النفس عند الملة الإسلامية
 فالتنفس تدرك الكلمات والاشياء
 بالواسطة
 وهما ادراك الكلمات والاشياء
 تدرك اي لا يكون الصادر من الواحد الا واحدا
 بالواسطة
 من لان النفس عند الملة الإسلامية
 متصلة
 النفس عند الملة الإسلامية
 فالتنفس تدرك الكلمات والاشياء
 بالواسطة
 وهما ادراك الكلمات والاشياء
 تدرك اي لا يكون الصادر من الواحد الا واحدا
 بالواسطة

في كهنة الدالين محذب كل منهما الى
محذب الآخر هكذا



ث و اعلم ان للركبة اربعة معان احدها
حركة في الوضع كحركة الرمي والثاق حركة في
الكيف كحركة البياض الى السواد والثانية حركة
في الآئين وهما الانفصال من مكان الى مكان
والرابع حركة في الكم كحركة في الشعثات
ولاشك انها من الموجودات المتحركة

وہو من المغفول فكيف يمكن الادراك
بالحوس

بست قوله فكيف تدرك بالحس فيه بحث
فان القرب والبعد والسكون والنزق
والانصراف لهما من الاعراض النسبية مع انهم
قد عدوها من المبصرات فكان الشيء من
الاعراض النسبية لا ينافي كونها من المبصرات
وقوله وهو الحركة يعني ان مجموع الكونيين
في المكان هو الحركة فله حال

قوله بواسطة احساس الاخرى احساس
لشيء الاخر وهو الجسم سجاع

هو عدم البصر الذي هو من الاعتبارات العقلية
المعدومات الصرفية بحر

لأنها من مقولة الاین وهو حصول الجسم
المكان ومفهومه انما يتم بنسبة الجسم
الى المكان الذى هو فيه فالنسبة الى المكان
من نوازمه لانه ليس النسبة حتى لا يلزم
من الموجودات الخارجية اصغفاني

من الحكماء والمتكلمين يعني ان الحجة وان كانت
من الاعراض النسبية لكن المتكلمين لم يتكروا وجود
جميع الاعراض النسبية بل ادعوا وجود الاكوار
النسبية حتى قالوا بوجود الكون على الخصوص
الحيز ضروري بشهادة الحسن وكذا انواعه

احد اسباب العلم للانسان فقولہ سواء كان اشارة الى عمومہ

قوله فلا يتم دلالتها فانها مبنيّة على ان النفس لا تدرك الجزئيات

المادية بالذات وعلى أن الواحد لا يكون مبدأ الاثنين والكل باطل

في الإسلام قوله يتلاقيان فيه إشارة الى انهما لا يتقاطعان علي

هَيْئَةُ الصَّلَيبِ لَمْ يَقْضِ الْعَصَا لِأَمِينٍ بِالْإِسْرَافِ نَفْذَ الْأَمْرِ

الى العين اليمنى والايسر الى اليسرى قوله والحركات لانقال الحركات

من الاعراض النسبة فكيف يُذكرُ والحال اننا نقف على الحكمة

المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله

در جواب عن الایراد

ادرسها با حسن و تعاقلاً آن حسن ادا سهل و جسيم في مداين

في الروايتين ادرك العقل منه الجوين وهو حرة والبس حيد

في هذا فلا يدرك الحرة فليس ينبغي لأنه ادراك الشيء بواسطة

احساس الآخر ومثله لا يعد محسوسا ولا يلزم ان يكون الغنى
 أي مثل هذا المدرك من أي وإن عد محسوسا يلزم أن

محمّد سأل تاديه الاحساس بشكل الاعمى الى ادراك عماء قوله لا يدرك
اي واحد

لَهُمَا يَدْرِكُ بِالْحَاسَةِ الْآخَرَى إِشَارَةً إِلَى أَنْ تَقْدِمَ قَوْلَهُ وَبِكُلِّ

حاشه على متعلقه اعني قوله يوقف للاختصاص قوله فان الخبر كلام

ی مرکب تام فلا نقض بمثل زید الفاضل قوله بمعنى الاجار عن الشيء

على ما هو به اى على وجه ذلك الشئ ملتبس بذلك الوجه والمراد

ای و ان کان اخبار مطابق الواقع یكون الخبر صدقا ولا یكون کاذبا

[illegible][illegible][illegible]

هذا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو
 لا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو

هذا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو

بالشيء اما النسبة وهو الاوفق للشيء في كلمة ما عبارة عن الاشارة
 والنفي واما الموضوع وهو الاوفق للفظ فان الخبر عنه هو الموضوع
 ويقال خبرت عن زيد ما عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع او
 انتفاية والشارح اختار الاول في شرح المفتاح واليه يشير قوله
 ههنا الى الاعلام بنسبة قوله لا ينقص خبره قوله في اشارة الى ان
 منشأ عدم الخبر ذكرته فلا ينقص خبره قوله لا يجوز العقل كذبهم
 بقرينة خارجية قوله ومصدقة اي ما يصدق ويدل على بلوغه حد
 التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة او اثني عشر
 او عشرين او اربعين او سبعين على ما قيل بل ضابطه وقوع العلم
 من غير شبهة قل علم العلم مستفاد من التواتر فاشبات التواتر
 دور واجب بان ينقص التواتر يستفاد العلم والعلم بالعلم سبيل العلم
 بالتواتر وهكذا كل حال معلول طمع العلة الخفية مثل الصانع
 مع العالم فان قلت وقوع العلم من غير شبهة معلول اعم فلا يدل
 على العلة الخفية قلت عدم الدلالة عند عالم يعلم انتفاء سائر
 العلل فامل قوله واما خبر النصارى وقع في التلويح بذلك
 الى المفهوم فاحتج الى محل تقدير في قوله واليهود لكن بعض النصارى

هذا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو

هذا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو

هذا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو

هذا ما عساه ان يشترط في قوله فلا ينقص خبره قوله لان علمه
 اليهودي هنا بقرينة خارجية لا كقوله قوله
 محبرين فلا يدل على هذا الخبر في حد ذاته بل هو

ث قولنا اشارة الى دخول
الصورة في الاستلزام معناه ان
الضمير في قوله لانه من الماد
والصورة كانت داخلة فيه لانها
في قولنا اشارة الى دخول
الصورة في الاستلزام معناه ان
الضمير في قوله لانه من الماد
والصورة كانت داخلة فيه لانها

ث قولنا اشارة الى دخول الصورة في الاستلزام فان قلت التعريف مع العقول والمفوض مع ان تلفظ الدليل لا يستلزم المدلول قلت بل يستلزمه بناء على ان التلفظ يستلزم العقل بالنسبة الى العالم بالعموم في العقول والمفوض بالوضع هذا في القول الاول واما القول الاخير فيحقن بالعقول اذ لا يجب تلفظ المدلول قوله هو العالم هذا الحصر مني على ان المراد باللفظ في النظر في حواله فقط لا ما يعمه والنظر في نفسه حتى يلزم كون المقدمات دليلا لكن لا يحق انه خلاف الظواهر الاصطلاح فانهم يقتضون الدليل الى الغير وغيره قوله هو الذي يلزم من العلم به المراد بالعلم التصديق بقرينة ان التعريف للدليل ثلث لانه من قبيل التصورات كاهية الاربعة بالنسبة الى الزوجية فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمزوم بالنسبة الى اللازم ويلزمه من آخر كونه ناشيا وحا صلا منه كما هو مقتضى كلمة من فانه فرق بين اللازم للشيء وبين اللازم من الشيء فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى بديهية او كسبية لكن يرد عليه ما عدا الشكل الاول لعدم لزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لا بينا وهو ظاهر ولا غيرين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود وايضا يرد عليه المقدمات التي تخدس منها النتيجة وهي بعينها واردة

ث قولنا اشارة الى دخول الصورة في الاستلزام فان قلت التعريف مع العقول والمفوض مع ان تلفظ الدليل لا يستلزم المدلول قلت بل يستلزمه بناء على ان التلفظ يستلزم العقل بالنسبة الى العالم بالعموم في العقول والمفوض بالوضع هذا في القول الاول واما القول الاخير فيحقن بالعقول اذ لا يجب تلفظ المدلول قوله هو العالم هذا الحصر مني على ان المراد باللفظ في النظر في حواله فقط لا ما يعمه والنظر في نفسه حتى يلزم كون المقدمات دليلا لكن لا يحق انه خلاف الظواهر الاصطلاح فانهم يقتضون الدليل الى الغير وغيره قوله هو الذي يلزم من العلم به المراد بالعلم التصديق بقرينة ان التعريف للدليل ثلث لانه من قبيل التصورات كاهية الاربعة بالنسبة الى الزوجية فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمزوم بالنسبة الى اللازم ويلزمه من آخر كونه ناشيا وحا صلا منه كما هو مقتضى كلمة من فانه فرق بين اللازم للشيء وبين اللازم من الشيء فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى بديهية او كسبية لكن يرد عليه ما عدا الشكل الاول لعدم لزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لا بينا وهو ظاهر ولا غيرين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود وايضا يرد عليه المقدمات التي تخدس منها النتيجة وهي بعينها واردة

ث قولنا اشارة الى دخول الصورة في الاستلزام فان قلت التعريف مع العقول والمفوض مع ان تلفظ الدليل لا يستلزم المدلول قلت بل يستلزمه بناء على ان التلفظ يستلزم العقل بالنسبة الى العالم بالعموم في العقول والمفوض بالوضع هذا في القول الاول واما القول الاخير فيحقن بالعقول اذ لا يجب تلفظ المدلول قوله هو العالم هذا الحصر مني على ان المراد باللفظ في النظر في حواله فقط لا ما يعمه والنظر في نفسه حتى يلزم كون المقدمات دليلا لكن لا يحق انه خلاف الظواهر الاصطلاح فانهم يقتضون الدليل الى الغير وغيره قوله هو الذي يلزم من العلم به المراد بالعلم التصديق بقرينة ان التعريف للدليل ثلث لانه من قبيل التصورات كاهية الاربعة بالنسبة الى الزوجية فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمزوم بالنسبة الى اللازم ويلزمه من آخر كونه ناشيا وحا صلا منه كما هو مقتضى كلمة من فانه فرق بين اللازم للشيء وبين اللازم من الشيء فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى بديهية او كسبية لكن يرد عليه ما عدا الشكل الاول لعدم لزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لا بينا وهو ظاهر ولا غيرين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود وايضا يرد عليه المقدمات التي تخدس منها النتيجة وهي بعينها واردة

فقد اذ لا يلزم
لأن تلفظ الدليل
غير لازم للتفكير
فالعقول لا تحتاج
للتلفظ في
الاعتبار
ولكن ان تقول
هذه اشارة الى
من تلفظ الضمير
فيها
والمراد بالزوم
في اصطلاح
هذا الفن هو
اللازم الحادي
بمعنى الذي لا يلزم
في جميع الوجوه
وقوله ان الاشكال

[illegible]

لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق
 لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق
 لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق

على نفي دخل القدرة وذلك البعض حمله على نفي استقلال القدرة
 وكل وجه هو مولى قول وقد يقال في مقابلة الاستدلال
 ويفسر ان يثير الى ان الكلام في العلم الصديق وانها قسمان
 منه قوله فظهر انه لا تناقض وجه التناقض ان جعل الضرورى
 في مقابلة الاكتساب وجعل العلم الحاصل بنظر العقل من الكسب
 ثم شبه الى الضرورى والاستدلال في كان قسم الشيء قسمه
 وحاصل الدفع ان القسم ما يقابل الاكتساب والقسم ما يقابل
 الاستدلال الى هذا ولتشرى كيف يخل التناقض ابتداء وقد
 من ان العلم لا يكون الا بالاسباب او كانت اسباب مباشرة او
 في قولنا العلم بالاسباب العلم بالخلق فلهذا الحواس السليمة والحواس الصادرة والعقل
 ما يكون بمباشرة الاسباب ثم قسم مطلق الاسباب الى ثلاثة
 ثم قسم ما هو سبب خاص عن نظر العقل الى الضرورى والاستدلال
 فليس القسم الاسباب المباشرة حتى يكون الحاصل بنظر العقل
 حاصلا بمباشرة فيتناقض ولو سلم فيجوز ان يكون بين القسم
 والاقسام عموم من وجه فكون نظر العقل اعم من وجه من السبب
 المباشر والقسم هو الحاصل بالاعم فلا تناقض اصله ثم رد على القسم
 الثاني منع الحصر بالمحسنيات والتجربيات فيحتاج الى جعل قوله من
 غير فكيف تفسير القول بالاول فنظر فيكون الضرورى بمعنى الحاصل

في قوله ثم قسمه الى الضرورى وعن جعل
 البداية قسم الحاصل بنظر العقل الى الضرورى
 والاكتساب فكان الضرورى الذي هو قسم اكتساب
 قسمه من الاكتساب فيلزم التناقض وذلك لان
 كون الضرورى قسمه الاكتساب يقتضى ان يكون
 الضرورى ليس اكتسابا وكونه قسمه مقتضى
 ان لا اكتساب في كونه اكتسابا وغير اكتساب
 تناقض جز ما قوله كمال
 ثم قوله فكان قسم الشيء الى الضرورى اما كونه
 قسمه فلا يجعله في مقابلة الاكتساب الا اعم
 من الحاصل بنظر العقل وميان اعم مبان
 للاخص واما كونه قسمه فلا يفسد الحاصل
 ثانيا الى الضرورى والاستدلال فيلزم ان يكون
 الضرورى القسم للحاصل قسمه
 ثم قوله ثم قسم مطلق الاسباب الى
 مطلق السبب ما يقتضى الى العلم في الجملة سواء
 كان مقدورا لنا او غير مقدور والمقدور
 هو المباشرة
 ثم قوله بنظر العقل حاصلا فيكون الضرورى
 قسمه من الحاصل بسبب مباشرة وهو الكسب
 وقد جعله شيئا لا ان جعله قيمة للكسب
 بمعنى سبب مباشرة فيلزم التناقض
 ثم قوله فيكون بنظر العقل اعم الذي هو القسم
 من السبب المباشر ان يوجد توجه العقل بدون
 قدرة واختيار
 ثم قوله من وجه لانها لا يقتضى في الاستدلال
 ويقتضى في الضرورى والكسب
 ثم قوله والمقسم هو الحاصل اعم المتقسم الى
 الضرورى والاستدلال الى هو الحاصل بتوجيه العقل
 مطلقا سواء كانت بقدرة او يد وفي قدرة
 ثم قوله لان الضرورى قسم من الحاصل بمقتضى توجه العقل
 سواء كان مباشرة او غير مباشرة وقسم للحاصل
 بسبب مباشرة
 ثم قوله لغير رد على التقسيم الثاني وهو قول مبتدأ
 البداية والحاصل من نظر العقل نوعان من

لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق
 لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق

لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق
 لا نقوله على ان القدرة
 معنى ما لا يكون
 الخلق وهو ما لا يكون
 له القدرة
 الخلق

فمنه في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

فمنه في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

فمنه في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

او الممكن فيه بالإضافة احتراز عن قيامه تعالى بذاته لا يخفى
 ان هذا التعريف يصدق على المركب من عين وعرض قائم به
 كالسرير والشهوانه ليس بعين قوله هو وجوده في موضوعه
 اى ليس امر آخر بل عين وجوده في الموضوع وقيامه به وليس
 بثبوت شئ في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

الثبوتان كذا في شرح المواقف قوله اعني الطول و
 العرض والعرض بمعنى البعد المفروض اولا وثانيا وثالثا
 قوله ليتحقق تقاطع الابعاد ورد بان التقاطع يتحقق
 باربعة بان يتألف اثنان يجبا احدهما ثالث يقوم عليه
 رابع قوله راجعا الى الاصطلاح وان كان لفظا راجعا
 الى اللفظ واللغة كما وقع في المواقف قوله ولا فرضا اى
 مطابقا للواقع والا فلا يعقل فرض كل شئ
 قوله عن ورود المنع وان امكن دفعه بان المقصود
 حصر ما ثبت وجوده لا يقال احتمال جزء لا يترك
 الدليل على صدقته في غير موضع من المصنف
 وهو بيان حدوث العالم بجميع اجزائه

ثبوت شئ في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

انتهى كلامه اقول بما قال وكسبوه لا يخفى ان
 يكون معنى هذه العبارة اذ وجد العرض في نفسه
 هو وجوده حال قيامه بموضوعه فلا يمتنع وجوده
 بدون قيامه بموضوعه ولهذا لا يستلزم
 شئ قوله اذ يصح ان يقال وحده
 نفسه فقام بغيره في هذا هذا اعاد على العبارة
 في المفهوم وهي استلزام العبارة في الذات كافي
 قوله وجد كيان فوجد الانسان قول احمد
 لا قوله غير ممكن ان يكون له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

ثالثا اعلم ان الطول هو البعد المفروض اولا ولا
 العرض هو البعد المفروض ثانيا مقاطعا لاول
 على زوايا قائمة والعرض هو المفروض ثالثا
 مقاطعا لكل واحد من الاولين على زوايا قائمة
 حتى يحدث بين الابعاد الثلاثة زوايا قائمة في اتم
 من قوله بمعنى البعد بمعنى السيل المراد
 بهذه الابعاد الثلاثة التقاطع على زوايا قائمة
 لانها لا يحصل بثلاثة بل بالحاصل منها اتما هو البعد
 المفروض اولا وثانيا وثالثا بان يتألف اثنان
 وبقية الثالث على متساوية فيحصل مثلث جوهر
 من ثلاثة خطوط جوهرية فلا يستلزم للمفروض
 اولا طول آه كمنقول

ثالثا اعلم ان الطول هو البعد المفروض اولا ولا
 العرض هو البعد المفروض ثانيا مقاطعا لاول
 على زوايا قائمة والعرض هو المفروض ثالثا
 مقاطعا لكل واحد من الاولين على زوايا قائمة
 حتى يحدث بين الابعاد الثلاثة زوايا قائمة في اتم
 من قوله بمعنى البعد بمعنى السيل المراد
 بهذه الابعاد الثلاثة التقاطع على زوايا قائمة
 لانها لا يحصل بثلاثة بل بالحاصل منها اتما هو البعد
 المفروض اولا وثانيا وثالثا بان يتألف اثنان
 وبقية الثالث على متساوية فيحصل مثلث جوهر
 من ثلاثة خطوط جوهرية فلا يستلزم للمفروض
 اولا طول آه كمنقول

فمنه في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

فمنه في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

فمنه في نفسه غير ممكن ان يكون له وجود في نفسه فلو كان له وجود في نفسه لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره فلو كان له وجود في غيره لكان له وجود في غيره

[illegible]

لا تراها
وانما يلزم جواز
ذلك ان لو كان الجزم بعلم
حضور الجازم لكان حاصلا بعلم
الدليل على وجودها وهو نوع بل هو
حاصل بديهته وعلم انتهاء الدليل
ان يستلزم حضور جازمها بال
فاجاب

أن كان واجبا لوجود فهو المطلوب وأن كان
محكما فله مؤثر فجدد الكلام فيه فليزم اما
الدور او التسلسل واما الانتهاء الى مؤثر واجب
الوجود لذاته والاول بفسهيه باطل فعبين
الثاني وهو المطلوب **كشور**
بما قوله اقامة دليل ينشج بطلانه فيه نظرا لان
باطلا الشارح اقامة دليل على بطلانه لعماده
والفرق بينه فقول الشارح اشارة الى احادلة
ابطال التسلسل مبني على السامحة والظاهر
ان يقال بطلانه بدلا بطلانه كما في بعض النسخ
لما قوله فالتسلسل باحادلة اعم الاستدلال على
وجود الصانع باحادلة بطلان التسلسل
احتاج الى بطلانه فيه انه انما يكون احتياجه الى ابطال
التسلسل ان لو كان ابطالا التسلسل من مقدمات
هذا الدليل وليس كذلك بل هو لازم له متأخره
سجاية قد اى لا بد ما يقال ان الافتقار غير
الاستلزام وغاية ما قال الباب ان يكون الدليل
مستلزما لبطلان التسلسل ولا يلزم منه
افتقاره اليه فتأمل **لولا نا**
لت قوله الى ما قلناه من ان التسلسل باحادلة
بطلان التسلسل افتقار الى ابطاله ولا لكان
الناهم ان يقول من غيرا احتياج الى بطلان التشر
بدلا فيقول الى ابطال التسلسل **شجاع**
لا قوله اذ لا يخفى عليك ان ثبوت الواجب يتم
بمجرد خروج العلة عن السلسلة واما الانقطاع
فيه من مقدمات اخرى اقول فيه نظرا لان المراد
من العلة الخارجة عن ذلك السلسلة هي العلة
التي كانت مبداء الامر للسلسلة ومبداء الامور
للتسلسلة لا يكون اذ في طرفها بالضرورة فليزم
انقطاع السلسلة فلا يحتاج الى انقطاعها الى
المقدمات المذكورة **عجيم**
له هذا طعن على الشارح لانه قال فينقطع
السلسلة بالزوج ومحمول كلامه المتشابه
لا يخرج الانقطاع بالزوج بل يضم مقدمات
صالح الدين قد نقل عنه ان ابطال التسلسل
فقطرنا ثبات الصانع والفهم من كلامه

[illegible]

العاقل فحق ان يقال
واحد من لفظة الله انما
ان يوم الواحد من نصيب
يكون بالانوار من نصيب
ليس مستدركا فان الاستدراك
قول النبي صلى الله عليه
ان الواحد من لفظة ثمانية
حقايق الاشياء ثمانية
من غير تقادم الوجودات
وهذا هو قول المالك

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

وَالْأَمْرُ بِالْإِصْلَاحِ
عَلَى أَتْقَاكُمْ
بِدِينِهِمَا

[illegible]

وجه التأمل أن العلم كاف في الأحداث
على وجه الالتقان ولا يتوقف على السمع
والبصر فتشبهت بما بالسمع أو بانضده نقص
يجب تزيينه تعالى عنه ^{مسلم}
نقد قوله غير مطرد لأن أوصافه تعالى غير مل
لها فلا يكون جامعاً بخلاف التقسيم باختصاص
الذات بالنبوت فانه شامل لجميع أفراد النبوة
ثم انه هائل كما يتصور بين الجمهور من الزمن كذلك
يمكن بين العرضين بين الجمهور من الاختصاص
لها بموجودين فلا يثبت قيمار المعنى بالمعنى
قوله كمال

ك المفقود من الكتب في بحث فقرة المعلوم إلى
الموجود وإلى المعلوم ثم الموجود إلى الواجب الممكن
ثم الممكن إلى الجوهري والعرضي أنه يطلق على وصفه
تعالى العريضي وإن لم يجوز له إلا بهما منه التخياري والحدائي

فلا قوله هذاردا جمالي ههنا ثلث فرق الفقرة الأولى
الفلاسفة وهم يقولون ببقاء الأجسام والأعراض
جميعا الثانية أنصارى فهم يقولون بعدم بقاء
الأجسام والأعراض جميعا والثالثة الاشتراة
فهم يقولون ببقاء الأجسام دون الأعراض

لا قوله هذاردا جمالي الدليل لهم اذ ليس المتكلمين
على امتناع بقاء العزى وهو بقاء العزى وهو قوله
والا لكان البقاء معنى قائما به اه
لا قوله هذاردا جمالي ويمكن ان يكون معاوضة
ذالة على بقاء الاعراض من تقريرها ان القول ببقاء الاعراض
وعده بقاء الاعراض تحكم ولما اجمعوا على بقاءها
ثبت بقاء الاعراض
ثم يدل عليه انها قالوا في تعريف الجوهر ماهية
اذا وجدت وجدت لاف موضوع فيلزم ان يكون له
ماهية وجوده زائدة عليها مع ان وجودها لا يوجد
عينه فعلم ان مراده هي الماهية الممكنة كسكنة

فك مع ان العاجل يكون
ولا يزيد ويجوز على ما هيته
ممكنا ولا يرد على ما هو عليه
لان عيناها عندنا
من انقسام الموجودات
ففي انقسامها يكون لها
عليه كما يقع في
على ذلك ولا يقع
مراعاة العلم

البدع والنظام المحكم له مدخل في نهاية الحكم والافهمكن ان
 البدر مقدم ^{شهر مقدم} مستند مؤخر ^{أما الحكم} استند مؤخر ^{شهر مقدم} مستند مؤخر
 يستدل بحدوث العالم على القدرة والاختيار وكل قادر عالم
 فظاهر كلام الشارح ^{بمع السمع} والبصر ولكن في دلالة الاحداث
 على وجه الاتفاق عليها تام ^{بمع السمع} وقوله وهذا مبني على انقاء الشيء معنى
 زائد على وجوده وعلى ان هذا الزائد امر موجود في نفسه حتى يكون
 لان المعدوم لا يكون عرضا لان العرض قدس من الوجوه
 عرضا وهو متوعد ايضا قوله كما في وصف المار يعني ان تفسير القيام
 بالبيعة في التحيز غير مطرد في اوصافها تعا وقد يدفع بان التفسير
 لقيام العرض لا مطلق القيام واوصافها تعا في ليست اعرضا
 ولذا حكموا ببقائها وعدم بقاء الاعراض قوله وان نقاء الاعضا

هذا دارجا إلى دليلهم وحاصله أن ما ذكره استدلال في مقابلة
من دليل عدم بقاء الأعراض فلا بد من قيام المعنى بالعدم
الضرورة لأن أصحابنا جعلوا الحكم ببقاء الأجسام ضروريا وعدم
بقائها ليس بالبعد عند العقل من عدم بقاء الأعراض فبما هو ضروري
أي كما كان بقاء الأجسام
أيضا قولهم أرادوا به الماهية الممكنة فيلزم أن يكون ممكنا وأن يزيد
أي لا فرق بين الأجسام والأعراض في البقاء وعدمه أي وأما وجود
وجوده على ماهيته ووجود الواجب عين ذاته عندهم قوله وفيه
أي الجوهري أي ماهية الجوهري
نظر للقطع بتغاير المفهومات وأيضا لاسلام أن الإذن بالشئ إذن
أي ويرد أيضا
مرادف ولازمه كلف وقد كانوا موهين للنقص ولا شك في صحة
ذلك أي إطلاق موهين للنقص على الله تعالى الصغير يرجع المرادف ولازمه على
إطلاق خالق كل شيء ويلزمه خالق القدرة والخازير مع عدم جواز

ما
 ثم لو ورد اذن الشئ
 اعرف على الله تعالى مع ان العرف
 في عدم ورود اذن العرف
 هو ان النقصان في العرف
 بل اطلاق كلفظ عليه تعالى
 بخصوصيته والمراد في
 لا وقوعه مع عدم
 اطلاق خالف المزمرة
 والاشتباه
 اطلاق
 فاما اهل
 فاما اهل
 فاما اهل

عنت
اي وان لم يكن
له مدخل
عنت
في كل ان وشهنة
بقا بها مجدد
الاصل ليس
با بعد من ذلك
فلا اعراض
اجا
عنت
موت ليس باور
النفوس متوجه الى
الزيادة لا الى
الاصول والاشكال
ان عدم بقاء
الاعراض بعيد
عند العقل من عند
بقاء الاجسام
مسما
عند
فلا يكون الواجب
ان انما هو من
عند الحكماء لا يضل
اجا
شقيق
صباح لا انا
هو من انزلوا وقع
فوق كمال
برج

منه قال القاضى مير في فصل اثبات كون الفلك مستديراً
ان ههنا جنتين لا تتدلان احدهما فوق والاخرى
تحت بل صاران قائم اذا صار منكوسا لم يصبر
ما لى رأسه فوقا وما لى رجليه تحتاً بل صار رأسه
من تحت ورجله من فوق بخلافه في الجحش فان المنقبة
الى المشرق مثلاً يكون المشرق قدامه والغرب خلفه و
بجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
يتبدل الى المجمع وصار قدامه خلفه وبالعكس وفيه
شماله وبالعكس كمنبوي

على ان الجحش من الكمال لا يملك على اثبات الجهة والمكان
بوجوده الاول ان يدها العقل تجزم بان كل موجودا ما
يختص بالذات او بالنبع فيكون مخصوصا بجهة ومكان
والجواب عنه منع البهامة العقلية وذلك ليس الا
حكم الوجه بدهاهته وانه غير مقبول فيما ليس بمجسوس
والثاني ان كل موجودين فاما ان يتصل او يفصل فالجواب
ان كان متصلا بالعلم فاختير وان كان منفصلا عنه
فكل ذلك آه كمنبوي و وجه الصنعان صفات الكمال
هي العلم والقدرة واخواتهما ولا يلزم من تعدد موضوعها
تعدد الواجهات قول فيه نظر لان الشيء الذي يتصف بجميع
صفات الكمال يجب ان يكون واجبا فلوا تصف بها شيء
غير الله لزم تعدد الواجهات فافهم

منه قوله ولا يلزم آه اي لا نسلم ان اخصا فجزء الواجهات
بصفة الكمال يستلزم تعدد الواجهات بالذات وانما يلزم
لو كان كل جزء واجبا لوجوده بالذات

منه قوله ويرد عليه آه قيل وفيه الصنعان ما يلزم النقص
لونه يجمع الجميع من حيث هو مجموع صفات الكمال واما
عدم اخصا فجزءا هما فلا نسلم انه نقص وفيه نقصا
اخر يستلزم حدوثه وحد وجوده والوجه ان الكمال محال
له وقوله المراد بالعرض استمرار العرض الى موضع بقربا له
بالطاعة او لثقل ان يقول العربية يستلزم المكان والجهة
فيلزم من تأويل هذا المعنى ثبوت دعوى الحكم وهو كون الشيء
في المكان والجهة وهو باطل فيجب فان قلت هذا التاويل
على تقدير كون الضمير في صورة له تعالى فيلزم ان يكون عمله
على السلام مثلا قدرنا انما كمله تعالى فلان هذا القول
لا يقتضي ان يكون الضمير له ان يجوز ان يكون لآدم عليه

ولا الجحش ان يتساوى الجحش الغد المتناهي نعم يلزم التخي جيند
لكن الكلام في لزوم التناهي قوله باعتبار عرض الاضافة الى
شيء فان الدار المبنية بين الدارين علو بالنسبة الى ما تحتها واسفل
بالنسبة الى ما فوقها قوله اما ان يصف بصفات الكمال وجه صفة
ان صفات الكمال هي العلم والقدرة واخواتها ولا يلزم من تعدد
موصوفاتها تعدد الواجهات ويرد عليه ان من جملة صفات الكمال
الوجوب والقدرة وايضا صفة الكمال هو العلم التام والقدرة
التامة ونحوهما وهي لا توجد الا في الواحد قوله واجتبه المخالف
بالنصوص اظاهرة مثل قوله تعالى تعرج الملائكة والروح اليه و
قوله عليه السلام ان الله تعا خلق آدم على صورته وقوله تعالى يد الله
فوق ايديهم قوله او بأول بتا ويلات بان يقال المراد
بالعروج العروج الى موضع يتقرر اليه بالطاعة
ومعنى الصورة الصفة التي خلق الله تعالى آدم على صورة من العلم والقدرة ولا يلزم ان يكون مثل علمه تعالى
ومعنى الصورة الصفة التي خلقه على صورته خلقه على صورته من العلم والقدرة والارادة وغيرها
ومعنى اليد القدرة قوله وقد صرح بان المسائل آه
يريد ان هذا التصريح ينافي قوله ولا يماثل بوجه
من الوجوه اذ يفهم منه ان الاشتراك في بعض الوجوه
كاف في المائنة والتوفيق لما سيحكي قوله نقص واقفكار

وانما لا يلزم من تعدد الواجهات تعدد الوجودات لان الوجودات لا تتعدد الا بالذات او بالنبع والذات والنبع لا يتعدد الا بالذات او بالنبع والذات والنبع لا يتعدد الا بالذات او بالنبع

منه قوله ويرد عليه آه قيل وفيه الصنعان ما يلزم النقص
لونه يجمع الجميع من حيث هو مجموع صفات الكمال واما
عدم اخصا فجزءا هما فلا نسلم انه نقص وفيه نقصا
اخر يستلزم حدوثه وحد وجوده والوجه ان الكمال محال
له وقوله المراد بالعرض استمرار العرض الى موضع بقربا له
بالطاعة او لثقل ان يقول العربية يستلزم المكان والجهة
فيلزم من تأويل هذا المعنى ثبوت دعوى الحكم وهو كون الشيء
في المكان والجهة وهو باطل فيجب فان قلت هذا التاويل
على تقدير كون الضمير في صورة له تعالى فيلزم ان يكون عمله
على السلام مثلا قدرنا انما كمله تعالى فلان هذا القول
لا يقتضي ان يكون الضمير له ان يجوز ان يكون لآدم عليه

منه قوله ويرد عليه آه قيل وفيه الصنعان ما يلزم النقص
لونه يجمع الجميع من حيث هو مجموع صفات الكمال واما
عدم اخصا فجزءا هما فلا نسلم انه نقص وفيه نقصا
اخر يستلزم حدوثه وحد وجوده والوجه ان الكمال محال
له وقوله المراد بالعرض استمرار العرض الى موضع بقربا له
بالطاعة او لثقل ان يقول العربية يستلزم المكان والجهة
فيلزم من تأويل هذا المعنى ثبوت دعوى الحكم وهو كون الشيء
في المكان والجهة وهو باطل فيجب فان قلت هذا التاويل
على تقدير كون الضمير في صورة له تعالى فيلزم ان يكون عمله
على السلام مثلا قدرنا انما كمله تعالى فلان هذا القول
لا يقتضي ان يكون الضمير له ان يجوز ان يكون لآدم عليه

كذا والشمس كذا درجة يعلم ان يحل محلها مقابلة
في يوم كذا ويخسف القمر في اول الحمل مثلا وهذا العلم
يتنه حالا المقابلة وقبلها وبعدها ليس في عدد شئ
كان فكاث وكون بدعي حامية عنه في اوقاتها
ازلا وادبا وانما لتعلق بالأزمنة في علمها والحاصل ان
تعلق العلم بالشيء الزماني المتغير لا يلزم ان يكون
زما نيا يلزم تغييره كذا في شرح المقاصد فوالله
وقوله ليس الخبر ذو لك مثل العلم بان ناسدا
البدن جاسم الخلق في بيت مظلم مستند بالذلة
العلم فلم يعلم لاجل الظلمة دخول البدن في تغيره والذلة
المستند سواء كان دخل في البدن ولم يدخل وقيل
ث في ذكر العلم وهو علم خوص الفري ساعة وهو
لا يلحق بالساعة ايا حثي

دست فوله ولا يقدّر على أكثره فوله بمعنى صحة الفعل
الزائد لا يصح منه تعالى إيجاد العالم وتركه فليس شئ
منها لازماً لذاته بحيث يستحيل انفكاك عنه تعالى وإلى هذا
ذهب المتكلمون كلهم ووقع في تنقيح عليها إلا أن الحكماء
ذهبوا إلى أن مشيئة الفعل الذي هو الفرض والوجود لازمة لذاته
تعالى كزوم العلم فيستحيل الانفكاك بينهما فمقتضى النظر
الأولى واجب الصدق ومقدم الثانية منتهى الصدق
وكلتا الشرطيتين ما دقتان في حق الله تعالى وسجانه
كذا في شرح المواصف قرره كما لا

ث قوله بمعنى صحة الفعل له وهو الاختيار والمعنى
الانحصار لما في النجوب والإيجاب وأما المعنى الثاني فلا
ينافي فيه ومثله الإمكان العام يصدق على الواجب وإن
كان الإمكان الخاص ينافي فيه **صلوات**
وقال الفلاسفة إن صريحي إن شاء وفعل وإن لم يشأ
لا يفعل لكن مشية الفعل من لوازم الذات كالعقل والقدرة
فيكون الإيجاب فيكم يشكو المشية بمعنى صحة الفعل والترك
كما قال المتكلمون صلاح الدين
وهو كون صفاته تعالى موجوداً في الخارج قائماً بذاته تعالى

شد قوله يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب فيه انه
ان ادا كل واحد منها يدل على معنى زائد على ذاته تعالى
فغن الاخر والحارج فهو مجموع وان اراد ان هذا التاميد
على زيادة المفهوم فيها على ذاته تعالى فنظر العقل والضم
فهو مسلم وكلام حق لكن الكلام فيها اى في الزيادة

[illegible]

الى محقق برده عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل للقول
 الى الله تعالى ^{بما كان المتبعضات غير قابلة لتعلق القدرة} ^{بالحجج}
 العلم بالمتبعضات بالنسبة الى القدرة قوله لا يعلم الخريات اي من
 حيث هي خريات بل يعلمها من حيث هي كلها كما يعلم المنجم بان في
 ساعة كذا خسوف القمر ^{يطلع على الوجه الذي} ^{وهو يعلم الا ان}
 ساعة كذا خسوفها وهذا العلم يستمر قبل الوقوع وبعده
 قوله ولا يقدر على اكثر من واحد لا يقال مذهب الفلاسفة هو
 الايجاب والقدرة تنافيه لانقول منا في الايجاب هو القدرة
 بمعنى صحة الفعل والترك واما القدرة بمعنى انشاء فعل
 وان لم يشأ لم يفعل فتفق عليها بين الفريقين الا ان الفلاسفة
 يجعلون مشيئة الفعل لازمة قوله يدل على معنى زائد على مفهوم
 قوله مشيئة الفعل لازمة اي قول قولهم ان الايجابية المشيئة لا يكون بالدار الاخرى
 الواجب هذا التاميد على زيادة المفهوم ولا كلام فيها والكلام
 في زيادة الحقيقة ولا يدل عليها قوله وان صدق المشتق على
 الشيء يقضى به ان اراد اقضاء ثبوت المأخذ في نفس محسب
 الخارج فنقوض بمثل الواجب والموجود وان اراد اقضاء
 ثبوت لموصوف بمعنى انصافه فلا يتم بذلك عرضهم
 وقد فرغوا على الاذلية بناء على امتناع قيام الحوادث
 بذاته تعالى قوله ان علم لاعلم ان قلت لعل مرادهم انه
 عالم لاعلم صفة حتمية لانه قلنا ياباه قولهم بان له عالمة

[illegible][illegible]

[illegible]

القديم كما قاله الشارح في هذا المقام جوابا عن المقتلة
فافهمه ملاحقه **ت** قوله وجوابه ان لزوم الكفر
المعلوم كغير ايضا **اقول** ان اللفظ والناسب في الجواب
هو ان يقال ان لزوم الكفر تام لم يكن كز لولم يكن بهذا
معلوما وان كان ظاهرا معلوما لكان كفرا بلا ريب
وما نحن فيه من هذا القبيل **عج**
ت قوله وجوابه ان لزوما لكفر المعلوم كغير ايضا
لان لزوم الشيء مع العلم به التزام كذا قيل والمراد ان
التزام الشيء يزمه شيء آخر مع العلم باللزوم التزام
اللزوم **ق** **ت** قوله ولا شك ان لزومه اوله
لا شك في فاصرية هذه العبارة عن اداء المقصود لان
الظاهر في ادائها ان يقال ولا شك ان لزومية الذات
تلاشقا من كان الحق ان آخر من اجمل المبدئيات
عج **ت** قوله على ان قوله **تعالى** قال في الحاشية قال
الامام الرازي فسر المتكلمون قوله **النصارى** ثالث ثلثة
بانهم يقولون باقوم الآب وهو الذات واقوم الابن
وهو المكنة واقوم الروح وهو المحو وهذا الجواب
مبنى على هذا تفسير يعر على تفسير انتهى كلامه **يق**
ثبت قوله ان قوله **تعالى** حاصله انه وان لم يجد كلامه
النصرى قبل القدماء المتأخرين الا ان قوله **تعالى** شهد به
فظهر انه يسمون بها ويلتزمون ما روي من ككفرهم
ت قوله من وجعل لكفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة
قالت النصارى لعنهم الله الهة مشتركة بين الله و
مريم وعيسى وكل واحد من هؤلاء الله والله احد
ثالث الهة بين هذا قوله **تعالى** المسيح عانت قللتها
اتخذوا في وامي الهين من دون الله والابن يكون في
الآية اضمارا واختصارا لان المعنى انهم قالوا ان الله
ثالث ثلثة الهة بخلاف الآلهة لان المعنى مفهوم
ولا يكفر من يقول ان الله ثالث ثلثة اذ لم يرد الهة
لانه ما من اثنين الا والله ثالثهما بالعلم بقوله ما يكون
من جنس ثلثة الا هو راجعهم والذي بين انهم ارادوا
بالثلاثة الهة **قوله** تعالى في الرد عليهم وما من اله الا
اله واحد **نقل** من تفسير الوسيط **فلا يصح**
ت قوله وايضا ترتيب الحكم الحكم الكفر والمستحق
هو قوله **قالوا** وهذا بيان لكفرهم مع قطع النظر عن
اللزوم او الالتزام وحاصله ان الآية النكية دللت

مدخل له في الجواب قوله فلا يلزم قدم الغير ولا تنكيز القدماء
^{فقد عرفت انه لا يلزم له} فيكون في معنى المتغايرة بين الذات والصفة فيكون الجواب تاما
ولك ان تحمل كلام المصنف على انه لا يلزم قدم الغير فلا محذور
^{قوله لان الصيغتين لا انا اعتبارا على امور ثلاثة تحمل قد كالا يحتمل}
فيه لان المحذور تعدد القدماء المتغايرة لامطلق التعدد فلا
^{اي سؤال الشارح بقوله ولقائل اه}
يرد السؤال قطعاً وانما حمل الشارح على ما ذكره لشهرته فيما
بين القوم قوله لكن لزوم ذلك قيل عليه لزوم غير الالتزام
^{جواب} ولا كفر بالا بالالتزام وجوابه ان لزوم الكفر المعلوم كفر ايضا
ولذا قال في المواقف من يلزمه الكفر ولا يعلم به فليس بكا فولا
^{لأن الشيء يتقدم ذات الذات}
شك ان لزوم الذاتية لا يستلزم من جلي البداهيات على ان
^{لأن الشيء يتقدم ذات الذات}
قوله تعالى وما من اله الا اله واحد بعد قوله تعالى لقد كفر
^{الذين قالوا ان الله ثالث ثالث}
الذين قالوا ان الله ثالث ثالث شاهد صدق على انهم كانوا
يقولون بالله وذوات ثلث وايضا ترتب الحكم على المشتق
^{وهو القول بما يوجد الحكم التزام الكفر}
يدل على عليه الماخذ فان انحصر العلة في الالتزام تعين ذلك
^{والفرد الماخذ ما اخذ الاستشفاق وهو قولهم ان الله ثالث ثالث}
منهم وعبارة الشارح انما تدل الى الاول قوله وهي الوجود
والحيوة والعلم ومن غاية جهلهم جعلوا الذات
الواحد نفس ثلث صفات وقالوا انه تعالى جوهر واحد
له ثلثة اقايم وارادوا بالجوهر القائم بنفسه وبلاقوة
الصفة وقد يوجه بانه ميل منهم الى ان الصفات نفس الذات

فقد في العاقبة
في معان تضيقه
بالعجز والاعمار
على ان الحافه
في العاقبة

عاش وقدمه الكهنه
الذين هم قوام
الذين راي جبريل الكهنه
في ذلك ان الله تكلم
في ذلك
وهو التزمه
جبريل

[illegible]

100

ذلك وجه التأمل ان مادة النقص في المتغيرات يجب
 ان تكون متحققة وفيه ان الحد التام ينقص بمجرد
 الاحتمال **مسلم** ذلك قوله بحسب الحيز ظاهر
 اذا انفكك بين الشئين بحسب الحيزان يكون لكل
 منهما حيز ولا حيز لذات تعالي ولا صفة فيعدم
 بينهما الانفكاك بحسب الحيز فلا تغير بين ذاته وصفاته
تجاء ذلك في نفي العينية بل لا بد فيه من عدم الانفكاك
 بحسب الحيز وفيه انه قد عرفت انه لا ينقص بالمفوض
 ولا حاجة في تعريف الغيرية الى قيد او بحسب الحيز
 فلا حاجة في نفي الحيزية الى قيد عدم الانفكاك
 بحسب الحيز **قديري**
 ذلك قوله ظاهر لا يحتاج الى الاثبات ولو سلم عدم
 الخلقية بين الوجودين والعدمين فلا نسلم الانسان
 بين العميين بل نقول هو بينهما باطل **مسلم**
 ذلك قوله عدم صحة استدلالهم اى استدلال
 الاشاعة على ان الغيرين هما الموجودان للذات
 يمكن الانفكاك بينهما بما يقال في العرف واللغة
 ما في الدار غير زيد مع ان في الدار زيد وعلمه وقدرته
تجاء
 ذلك قوله بالصفات المحدثه فيكون في الدار غير زيد
 وهو صفاته المحدثه فلا يصح قولهم ما في الدار غير زيد
 فاعلم ان مرادهم بالغير في هذا المثال فرد آخر من
 نوع الانسان **تجاء**
 ذلك قوله وفي الخير وفيه بحث لان قوله او في الحيز
 غير مذكور في تعريف قداما اصحابنا فلهذا لم يذكره
 الشارح في تعريفهم حتى اورد النقص بالعالم مع
 الصانع ثم ان تقديره قوله في الحيز خلاف الظاهر فلا
 يجوز تقديره في التعريف بلا قرينة ظاهرة **كلام**
 ذلك قوله ان ينشأ الصانع امكن انفكاك الصانع
 في العالم في الوجود واقع وزمانا على رأي المتكلمين
 اما عند الحكماء فغير واقع في زمن من الزمان لا يجب
 لصانع وجود العالم بايجابه فلا ينشأ في الوجود
 ان الصانع في زمان من الزمان بل وجود العالم لازم
 لوجود الصانع ولهذا عبر بجواز الانفكاك ليشمل
 هذا الحكم **مسلم** ذلك قوله نعم في الاشياء
 ينقص بالعالم مع الصانع برودا مع عرف الاشياء

[illegible]

كان في الدنيا

[illegible]

ان المازم غير المزموم عند المعتزلة هذا اذا كان الواقع
ان المصدرية واما اذا كان الواقع ان النافية باللام
لان قوله وان يكون العشرة بدون كونها محملة
منفية حالة متصلة بقوله لانه من العشرة فصارت
هذه الجملة الحالية تمت لقوله لانه من العشرة فلا يرد
المتنقص باللام اذا المازم ليس بمعنى المزموم وان لم يوجد
المزموم بدون المازم فلا يصح ان يقال لان المازم
ان المزموم بحكمه من الدالة على التبعض فافهم قوله
بقوله وينتقص ايضا باللام فانه غير المزموم عند
المعتزلة اقول احيانا به ينتقص على قول صاحب
التبصرة حيث قال ان كون الواحد من العشرة والذين
زيد غيره مما لم يقل به احد من المتكلمين سوى جعفر
ابن حارث وخالف في ذلك جميع المعتزلة وتوجهه
ان يقال ان لاف العشرة عند المعتزلة كان غير ذلك
الشيء والواحد من العشرة لازم لها كما يتردد لازم
له فلا يصح قوله صاحب التبصرة حيث قال وقد خالف في
ذلك جميع المعتزلة ويمكن ان يجاب عنه ان لازم الشيء
عند المعتزلة يكون غير ذلك الشيء اذا كان خارجا
عن ذلك الشيء والا فلا ولو واحد من العشرة وان
كان لازما للعشرة لكنه ليس بحاجة عنها بل هو داخل
فيها لانه جزء من العشرة وكذا يدبر يد فيكون قول
جعفر بن حارث في ذلك مخالفا لقول جميع المعتزلة
فيصير قول صاحب التبصرة حيث قال وقد خالف
في ذلك جميع المعتزلة

في ذلك قول لان كون الشيء اى كون الواحد من العشرة وعده
تحقق العشرة بدون الواحد لا يقتضى كون نفسا لعشرة
حتى يلزم من مغايرة الواحد للعشرة مغايرة الشيء لنفسه
تحتاج في ذلك فان العلم لعلاقات آه حاصله ان
تعلق علم الله تعالى بالذاتيات قديم غير متناه بالعلم وتعلقه
بالمبتدات على وجهين الاول تعلقه بانها سيوجبا وسيعلم
اعلمه بوجود كل منها مقبدا بوقت وجوده على وجهه
وبعدمه مقبدا بوقت عدمه كذلك وهو لا يتقيد بالزمان
والثاني تعلقه بالمرجعا لان اوقبل وهذا حادث متناه
بالفعل على حسب تناهي التجددات متغير متبدل الا ان تغيره
لا يوجب تغيرا في صفة العلم ولا تغيرا حقيق في ذاته بل يوجب
تغيرا بضافة العلم وتعلقه بالمعلومات والاضافة في العلم

وإنه مضمّن أيضا بالأزوم فإنه غير المألوم عند المعتزلة قوله ولا يخفى
ما فيه لأن كون الشيء من الشيء وعدم تحققه به لا يفيض
النفسية وبالجملة مغايرة الشيء للشيء لا يقتضي مغايرته لكل جزء
من أجزائه قوله تنكشف العلوم عند تعلقها بها سواء كان
حتى يلزم مادكو وهو مغايرة الواحد لنفسه
قديم أو حادثا فإن للعلم تعلقات قديمة غير متناهية بالفعل
بقوله فإن تعلم أي أعلم الله تعالى نفسه بوجوده قائمة بذاته تعالى
بالنسبة إلى الأزل والآن والتجددات باعتبار أنها مستجد وتعلقا
أحد المقدور بالواقع محمد
حادثه متناهية بالفعل بالنسبة إلى التجددات باعتبار وجودها
الآن أو قبل قوله يؤثر في المقدورات يجعلها ممكن الوجود
من الفاعل وأما الوجود بالفعل فهو اثر التكوين عند القائلين
بخلق تعلقات القدرة كلها قديمة وأما الناهون للتكوين
فتعلقاتها قديمة عند بعضهم بمعنى أنها تعلقت في الأزل
بوجود المقدور فيما لا يزال وأحادثه عند آخرين قوله وهي
بمعنى القدرة فذكرها للتنبية على الترادف وعلى صحة الإطلا
على الله تعالى القوى الغزير قوله والسمع والبصر هما صفتان
غير العلم عند الأشاعرة وأولها غيرهم بالعلم بالسموعات
والمبصرات من حيث التعلق على وجه يكون سببا لا انكشاف
الناسم وأن كان له تعلق آخر وانكشاف آخر قل حدوث السموعات

[illegible][illegible]

فأدركهم أن يقولوا الاسم أنه لو شاء لوقع ذلك الشيء فإن معنى شئيته تعالى عندهم هو أمره والابتن من أمره ووقع ذلك الشيء إلا إذا شاء شيئاً مشية فسر الجاء لوقع ذلك الشيء لكن وقع هذه المشية في إيمان الكافر وحقه عندهم ممنوع **وهو كمال** فت وقولهم الكلام على التحقيق ويؤيده قوله تعالى ولو شاء ربك لأمن من في الأرض جميعاً ونفيه أيها الجمع السلف والخلف في جميع الأعصار والأفصار على إطلاق قومه ما شاء الله كما في رواية لم يكن في إيمانهم من وعدهم الشيء وقد تلقته الإمارة بالقبول على ما ذكر في شرح المواقف **وهو كمال**

نعم يرد عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد
الطرفين وهو ظاهر وان اردنا ان الفعل يصدر عن الذات على هذا

الوجه وهو معنى الإرادة فهو قول بالإيجاب قوله ولو شاء لوقع
المالزمة غير مسلمة عندهم لكن الكلام على التحقيق قوله أقد تغير

الان شاء الله تعالى عليه وهذا انما يدل على مغايته للعلم
اليقيني لا العلم المطلق اذ كل عاقل تصدى للاخبار بحصول في ذهنه

صورة ما أخبر به بالضرورة على أنه لا يتم في شأنه تعالى وقيل من الغائب
على الشاهد لا يفيد وأعلم أن هذا المقام محار لا يفهم والذي يحظر

بالبال هو ان يقال المعنى الذي يجده من انفسنا لا يتغير بتغير
العبارة وممدولاهما فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام

واقصف زيد بالقيام الى غير ذلك تعبيرا عن معنى واحد والانتكار
مكابرة ولا يشك ان مدلولات اللفاظ متغايرة فليس ذلك

عبد مدلول اللفظ ثم ان الشاك في وقوع النسبة يتصور الاطراف
في مدلولات العبارات المذكورة
والنسبة البتة ولا يجزى ذلك المعنى عند عدم قصد الاخبار ثم

انه قد يقصد فجد ذلك المعنى مع عدم علمه بوقوع النسبة فليس
 اشارة الى العقوبة اذ المعنى العلم بالتسديد في هذا
 ذلك المعنى شيئا من العلوم فقد تروا الله الموفق قوله بحسن اعرابه

فانه يا امره ويريد ان لا يفعل ليظهر عذره عند من يلومه بضره

[illegible]

من غير اللواتي تغيب العن فلا يلزم حدونه
مستأجرة مع ذلك الغني واحد فلا يلزم
تلاؤهما ولا شك انهم دولته

والنسخة والتصورات المتصورة من غير حاس و لا يعلم منه مو
الحاصل وذلك المعنى غير حاصل في تصور الحكم عليه مو
للصورات المتصورة المطلق فافهم

هذا وهو كذا في معنى مغاير للعلم
بالفريقين والاشارة الى بيان السؤال الثاني

معارضة التصورات المتصورة من غير حاس و لا يعلم منه مو
للصورات المتصورة المطلق فافهم

والنسخة والتصورات المتصورة من غير حاس و لا يعلم منه مو
الحاصل وذلك المعنى غير حاصل في تصور الحكم عليه مو

و هو في سائر النسخ
ملا وجه التمام

عنت
 بهو ازان يكون
 ذلك الى ان
 اذ لم يجمع
 من
 الصفوة
 بالبرهان
 الحجة
 اعني تعلق وجود
 الحاله بالاشياء
 ثانيا و صفة
 من صفاته
 و قد مر ان
 فلا خلاف
 كمن لا يوجد
 يمكن ان
 بينه
 عنت
 اعني ان
 على تقدير
 صفة
 موجوده
 ان
 على
 قالوا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ث فمحمول الدليل ان التكوين مبدأ الفعل و
مبدأ الفعل بقا المفعول فلا يتم المنع المذكور **تج**
ث وقد عرفت ان الضرب ليس نفس الفعل بل
هو اسم ما قام بالضرب مأخوذ من اضع الانضاب
فكلام المحشى مبنى على ما دل عليه ظاهر كلام
الشارح فتدبر **تكنون**
ث لان المراد بالتكوين مبدأ الفعل والضمير بانما
يكون فعلا والمثاليجان يكون موافقا للمثل له
بمخلاف الشظير **تج**
ثا وهو ان يقال عدمه الغيرية لا كغيره اللزوم
منها **نسب** **كمال**

ثم هذا الجواب عن المصطفى مبنى على تسليم كون الغير بمعنى
الغير المصطلح نقل عنه فان قوله ليس بشئ الصفة الانسانية
رد جواب صريح عن التسليم الاول وفي قوله والصفة
المحددة مع الذات اشارة الى الجواب عن التسليم الثاني
يعني ان الفعل بمعنى الاضائة حادث ولا محذور وفي
مغايرة الصفة المحددة للذات انتهى مسامحة
ثم قد لا يظهر ان يقول فان قوله على ان عدم
الغيرية لا يكتفيه لزوم من جابها وادجوابه من
عن التسليم الاول وازاد بقوله حادث يتحدد فان
الفعل بمعنى الاضائة امر متعين لا وجود له في
الخارج وقد عرفت ان الذي قيل على عدم مغايرة الجز
للكل والصفة للموصوف عام يتناول الحادث وقد ب
كتبت ثم ولما لم يكن التكوين والايحاد رائدا
على الممكن بل كان عينه لما بقى الاحتياج برده عليه
هذا انما يتم اذا لم يكن الماهيات انفسها مجعولة
وذا ليس كذلك فمجرد الافكار

فإذا العالم عوي بتقدير كون التكوين نفسه كانت
مستندا لنفسه من غير احتياج إلى آخر والمقتضى
إلى الذات من غير احتياج إلى آخر يجب أن يكون
قديما كالباقي تعالى فالتعالي معنى حسيده أي معنى فوق
أقدم من العالم إنه أقوى آه
سلفه لأنه قديم يضم من هذا التعليل أن العا
قديم بالتكوين مع أن قديم العالم مبني على ذلك
وهو لا يقولون بأن صدور العالم منه تعالى بأن
بلا لا يجب إلا أن يقال أن المراد بالكون مطلوب

بلا يتكلم بالان فقال ان المراد بالان هو
 فيكون هذا هو المراد بالان
 البدهة في قوله ان المراد بالان هو
 فيكون هذا هو المراد بالان
 البدهة في قوله ان المراد بالان هو
 فيكون هذا هو المراد بالان

الزوم من جانب المعرض مع المحل والصفة الحديثة مع الذات قوله
لأن الفعل تغير الفعل قول عليه أن التكوين ليس نفس الفعل
تقدير الكلام أن التكوين فعل ويغير الفعل فالتكوين ليس نفس الفعل
بل مبدؤه ولو سلم لم يكن غيراً لا متناع افتكاكه ولو سلم لكان
أعلى مما لا غير التكوين الفعل ^{أنه الفعل غير الفعل}
غير الفاعل أيضاً فيكون الصفة غير الذات وجوابه أن الكلام
وقد ثبت أن الصفة ليست غير الذات
الزاعى فإن القائل بالعينية ينو كونه صفة حقيقية ويمكن أن
يراد بالفعل ما به الفعل ويكون قوله كالضرب نظيراً لا تمثيلاً
وهو الجواب الحق ^{أي مبدأ الفعل وهو التكوين}
وقد عرفت أن جواب التسليم الأول بل الثاني أيضاً قد رقبه
مستغنياً عن الصانع إذا الاحتياج إليه إنما هو في التكوين
وهو الدوام ^{أي من العالم}
والإيجاد قوله قد مر منه القدم ما لغوى فالغنى إدوم منه و
زمانى والله أنزل وهو عدم مسوقه بالعدم
اسبق أذ العالم حادث وأما اصطلاحى بأن لا يحظر لزوم قد
العالم أيضاً فالغنى أقوى منه قد ما وأولى به لأنه قديم بدو التكوين
قوله دليل على كون صانعه قادراً اختاراً وذلك للحكم الضرورة
فمن توهم توقف هذا الدليل على بطلان قول الحكماء أن هذا النظام
أوفق الوجوه الممكنة وأكملها فلنا سبب الكمال أوجه المبدأ
الكامل فقد خفي عليه الضروريات نعم قد يناقش باحتمال الواسطة
قوله بمعنى الانكشاف التام يشير إلى الرؤية مصدر مبنى للمفعول
لا صفة الرائي ^{بمعنى كون الشيء مذكراً محسوساً بالبصر لا الإدراك بالقلب}
لأن الانكشاف صفة المرئ والمصدر المبني للفاعل صفة الرائي
أي ولغنى الرؤية مصدر را مبني للفاعل

عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يكون عليه
اللعن من الناس الا ان كان
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يكون عليه
اللعن من الناس الا ان كان

[illegible]

عقل الرشوة
ما من شيء من خواص
كسبويه
اصل هذا الامتاع
بجوان هذا الامتاع
لا يضر با فان امتاع
يعني ان هذا الامتاع
امتاع

لا يعلم الضروري بالضرورة...
 العلم بالضروري لا يقتضي العلم بالمتعدي...
 لا يعلم الضروري بالضرورة...
 العلم بالضروري لا يقتضي العلم بالمتعدي...
 لا يعلم الضروري بالضرورة...
 العلم بالضروري لا يقتضي العلم بالمتعدي...

لا يعلم الضروري بالضرورة...
 العلم بالضروري لا يقتضي العلم بالمتعدي...
 لا يعلم الضروري بالضرورة...
 العلم بالضروري لا يقتضي العلم بالمتعدي...
 لا يعلم الضروري بالضرورة...
 العلم بالضروري لا يقتضي العلم بالمتعدي...

ويرد عليه ان المراد هو العلم بهويته الخاصة والخطاب لا يقتضي العلم
 بوجهه كمن يخاطب من وراء الجدار قوله وان كانوا مؤمنين آه روى
 ان موسى عليه السلام اختار سبعين رجلا من خيار المؤمنين للاعتذار من
 عبدة العجل وهم الذين طلبوا الرؤية وقالوا لنؤمن لك حتى نرى الله
 جصرة فعلم انهم اردتوا وكفروا من بعد ما آمنوا فلا اشكال اصلا
 قوله والجواب منع هذا الاشتراط اه للعترة ان يقولوا نرا عينا ما
 هو في هذا النوع من الرؤية لافي الرؤية المخالفة له بالحقيقة السماة
 عندهم بالرؤية والانتشاف التام وعندنا بالعلم الضروري كذا في
 شرح المقاصد قوله كالمعذور لا يمدح يرد عليه ان عدم صلاح
 المعذور لاشتماله على معدن كل بقصر على العلم كما ان الاصوات و
 الواجه لا تمدح مع امكان رؤيتها كونها مقرونة بشمات النقص
 والحق ان امتناع الشيء لا يمنع التمدح بنفيه اذ قد ورد التمدح بنفي
 الشريك واتحاد الولد في القرآن مع امتناعهما في حقه تعالى قوله كما
 علما بتفاصيلها واما الكسب فيكفيه القصد والعلم بمحمده والحاصل
 انه فرق بين الحق والكسب فان الاول افادة الوجود بخلاف الثاني
 فيكفيه العلم الاجمالي قوله بل لو سئل عنها ولو في حال المباشرة لم يعلم
 ان العلم بالعلم بعد التوجه والانتفاء قطعي الحصول وبه يتدفع ما يقال

الاشترط المذكور فان قلتم بما قلنا سمي بالانتشاف
 التام او العلم الضروري ثبت المطلوب والله التوفيق مبه
 فلا الذي خلقه الله تعالى في الدنيا في الحيوانات
 هل يجوز ان يتعلق به تعالى هذا النوع من الرؤية
 ويتكشف عندنا كالمبصرات الجسمانية اولها
 ذلك عندنا انه لا يجوز ذلك ولا نزاع لنا معهم
 في النوع الاخر من الرؤية المخالفة لها بالحقيقة
 والملمية والموازم والشروط السماة تلك
 الرؤية الخاصة عندهم بالانتشاف التام وعندنا
 سمة بالعلم الضروري ولم نسمها الرؤية
 بل وصفا للموجود فيتمدح بنفي الرؤية وان لم يكن
 رؤيته فان قلت لا يمدح ذلك ايضا لان كثيرا
 من الموجودات لا يرى ولا يمدح بنفي مع انه
 ممكن الرؤية
 لك قوله كما ان الاصوات اه والحاصل ان عدم التمدح
 بعدم الرؤية ليس لامتناعها والتدح به ليس
 لامكانها بل امتناع الشيء مطلقا لا يمنع التمدح
 بنفيه ولا يقتصر التمدح بنفي الشيء على مكانه
 اذ قد ورد التمدح بنفي الشريك والتظير اه وقوله
 سند ولا يرد عليه انه يمدح بالتفرد والاستقلال
 اذ الظاهر انه يمدح بنفي الولد والبصيرة والشريك
 تفصيلا وان كان هو متدحا بالفتور والاستقلال
 في الالهوية
 لك لا بد من ذلك من دليل في الميراث ذلك لم يصح
 الاستدلال المذكور في الشرح اعني قولهم لو امتنع
 لرؤية لما حصل التمدح بنفيها
 سند وههنا اباحت الاول ان مراد ذلك الاستدلال
 هو الالتزام على المعتزلة وليس مراده التحقيق على جواز
 الرؤية وبيان ذلك ان المعتزلة لما استدلوا به
 الآية على عدم جواز الرؤية قال ذلك المستدل في
 جوابهم ان الآية لا تد على عدم جواز الرؤية بل تدل
 على جوازها وههنا القدر من المعارضة يكفي لاف الاثر
 عليهم غاية ما في اليابان استدلالهم واستدلنا بما
 تعارضها شافيا لكن شافيا الاستدلالين لا يضرون
 غرضنا رد استدلالهم بالآية وقد حصل هذا التفرع من
 تحقيق عدم جواز الرؤية ولم يحصل هذا التفرع من

البحث ان سمي العلم بالعلم...
 العلم بالعلم بالعلم...
 العلم بالعلم بالعلم...
 العلم بالعلم بالعلم...
 العلم بالعلم بالعلم...
 العلم بالعلم بالعلم...

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فانه امر قد يجمع تعلق الإرادة وقدر الإمكان معه نعم تخلف المراد
عن الإرادة ^{بغلق شئ} نقص عندنا فلا يجوز في حقه تعا قوله وللعباد
افعال اختيارية ^{ان يعلق الإرادة بوجود شئ وعدمه ولم يحقق ذلك المراد} تعلم ان المؤثر في فعل العبد ما قدرة الله تعالى
فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية او بلا تأثير
لقدرة ^{ان المؤثر} وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد فقط بلا ايجاب
القدرة ^{بل باختيار} والمقدور واقعان بقدره الله تعالى ^{ان المؤثر} وقد اجمعت
واضطارروا وهو مذهب المعتزلة او بايجاب وامتناع ^{عنه} التخلف
وهو مذهب الفلاسفة والمرؤى عن امام الحرمين ^{ان يوجب الله تعالى في العبد القدرة بمقتضى القدرة توجب العبد احمد بن} والجمهور القدرة
على ان تؤثر في اصل الفعل وهو مذهب الاستاذ ابى اسحق او على
ان يؤثر قدرة العبد في وصفه ^{سوكذا في وصفه} بان يجعله موصوفا بمثل كونه
طاعة او معصية وهو مذهب القاضى ^ف والمقصود ههنا ان للعبد
فعل لا ينسب الى قدرته سواء كان تجزء المؤثر كما هو مذهب
الاستاذ او مادارا محض كما هو مذهب الاشعري ويجب ان يعلم
ان جميع افعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب الا ان
بعض الأدلة لا تجري الا في المكلف فلذلك حصوا العباد بالذکر قوله
لما صرح تكليفه بطلان تكليفه ^{ولا يلزم لاحد فيه} بالضرورة واما قوله ولا
ترتب استحقاق الثواب ففيه نظر مر ذكره وقد يرد ايضا على الجبرية
بعدم فائدة التكليف ولا يرد هذا على الاشعري لجواز ان يكون

[illegible]

قدرة واختياراً فإلا يكن هناك مانع أو حجب في فعله المقدور بمقتارنا لم يكن فعل العبد مخلوقاً لله تعالى أبداً عاوا حلقاً ومكسباً للعبد والمراد بكسبه إياه بمقتارته لقدرته واختياره وإرادته من غير أن يكون هناك تأثر منه ومقتل في وجوده سويكون محلاً له **الحج** مستألفاً علم أن ما ذكره المحقق من أن ظاهر كلام الحكماء فإن تحقيق مذهبهم أنه تعالى فاعل المحوادث كلها وإن المرات شروط معدة لإقضية المبدأ وصرح في شرح الإشارات بأن لكل متفق على صدور الكل منه تعالى وإن الوجود معلول له تعالى على الإطلاق وإن نشأه في أمثالهم وما نقل عن فاعلون من أن العالم كرم والأرض مركز والأفلاك قسماً والمحادث سهام والإنسان هدف والله هو الراعي فإني المنصر يستعرب ذلك **كنون** ملك أن اراد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا صنعت لها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإاعة تعالى وقدره البعض ففر بين الحق وإن اراد أن كلامه الإرادتين مستقلة بالتأثير بما طرأ سبق قول أحمد ذلك كما في نظم النسيم الله تعالى وأذناه ذات اللطم واقعة بقدرته الله تعالى وتأثيره وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثاني بقدره العبد وتأثيره **قول أحمد** قد فقهنا المقام والاستاذ مخدّن أن إفعال العباد بمجموع القدرتين إلا أنها عند الاستاذ بتأثير القدرتين في أصل الفعل وصفه وعند القاضي بتأثير قدرة البار في أصل الفعل بالاستقلال وقدرة العبد في وصفه مع تأثر قدرة البار فيه أيضاً علماً بقصته قاعدة أن تعالى خالق كل جوهر وعن ولا يخرج عن قدرته شيء أو يلا تأثره لقدرة البار فيه بناء على أن ليس بجوهر ولا عن بل من قبيل الحال ولهذا قد هذا عين مذهبنا ترتيباً وجبراً فضلاً وهو الصواب **مطلب** منذ لأن العبد إذا لم يعبد رغبه الفعل صلاحاً من جهة الكسب والامن جهة الإيجاد فهو بمنزلة العبد **الحج** دلل الظاهر أن مراد الشارح هنا هو الأوامر على الجبرية

[illegible]

يدون القصص فلا قال
واذا قصص المعرفة ثم أعمال القلوب
في التمهيد المعرفة هل يجاسب
من العترة والنية هل يجاسب
فقال بعضهم يجاسب ولم يتقدم ذلك الخطر مما لا يمكن الاحتراز عنه فانه
وان كان خطره بالهول وخطره بالعمق وان تدارك السمع وان تنادي عليه فانه
لا يغفل عن خطره ان كان غافلاً ولا يفتقر الى حيل الله وان تدركه في حال الاستغراق
او تغفله ويجاسب لغيره من المصالح والمضار التي لا يحيط بها العقل ولا يشتمل عليها الشرع
واما اذا خطر به الجاهل او الغافل او الضال او الذي لا يقدر على الاحتراز عن خطره
او الذي لا يدركه العلم ولا يشتمل عليه الشرع او الذي لا يقدر على الاحتراز عن خطره
او الذي لا يدركه العلم ولا يشتمل عليه الشرع او الذي لا يقدر على الاحتراز عن خطره

[illegible]

مراد غایب مکه و هو و ج و علی تفسیر ما یجوز علی بیان

الصفحة ١٢ من ١٢

10

قوله فيعتبر من لا اعتدوا بهاتين بمجموعة الى
اشياء كون البدن الثاني مغايرا للبدن الاول باقوله
تعا كلما نصبت جلودهم بدلناهم جلودا غير هائل
على ان الجلودين متغايرين في طبيعة مع اتحاد اجزائهما
تكمياع هذا الاصلية المادية فان الجلود الثاني
وان كان مأخوذا من الاجزاء الاصلية للجلد الاول
لكنه مغاير للجلد الاول بناء على
قوله وانت خبير حاصله منع دلالة الآية على
اتحاد اجزاء الجلودين وان استدل عليه بانه لو كان
اجزاء الجلود الثاني مغايرة لاجزاء الجلود الاول لزم
التعذيب بلا معصية لان المعصية للبدن الاول اوجب
بمنع لزوم التعذيب بلا معصية وانما يلزم ان لو كان
العذاب للبدن ويجوز ان يكون العذاب للروح لا للبدن
والا يلزم التعذيب بلا معصية شيئا
فك برده ان اراد بالاجزاء مطلق الاجزاء فكلو
اتحاده ليست مأخوذة في كلام المعترض علما بقرينه
وان اراد به الاجزاء الاصلية المادية فنع اتحادها
ميل الى التماسح وخرج عن طريق الحق كما لا يخفى
بما لا فائدة من قوله والحوض في الموقف قد يقال
يجوز ان يخرج من الجنة لا انتفاع يومئذ بدخله
بهشتي بل كانه اشارة الى الجوارس سؤال مقدم
وهو ان يقال اذا كان من شرب منها لا يظلم ابا
فلا فائدة في الشرب الثاني شرح
بل قوله ويجوز ان يكون له طعم لذية كان ذكر
هذا الكلام لدفع التوهم هو انه يجب ان لا يشرب ماء
الحوض مرتين قطعاً لان الشرب من الحوض فلا يظلم
ابا فدفع ذلك التوهم بان يجوز ان يكون له طعم لذية
فشربه ثانيا او ثالثا فضا على لا لتأذي لا لدفع
العطش وفي قوله ان وقع اشارة الى تكرار الشرب
غير معلوم لكنه لو وقع مجازا ان يكون لا لتأذي دون
دفع الظلم قوله من شرب منه فلا يظلم ابا ولعلنا
ان يقول فيجوز ان لا يشربه اهل النار والا يمكن تعذيبه
بالظلم قلنا يجوز ان لا يشربه الامم او وقتل
يجوز ان لا يعذب بالظلمة ولا استبعاد فيه ودو
ان عليه السلام قال انه من في الجنة وعنده ربي
وفي شرح المقاصد قال الصلابة له عليه السلام ابن
فصل في الصراط فان قيل
عليه السلام قال ان في الجنة
لم تجدوا في الجنة ان في الجنة
فعلما لا خلافا ورواها في الكون
الكون غير محقق في الجنة
المشهور واقع في الجنة
الجنة حتى وان كان في الجنة
فلا بد من سؤال مقدم

بموجب ذوات الاجزاء والتغاير ههنا في الهيئة والتركيب وقد
يتوهم ان حاصله منع التغاير بناء على ان البدن الثاني مخلوق
من اجزاء البدن الاول فيكون عين الاول فيعتبر بان قوله تعا
كلما نصبت جلودهم بدلناهم جلودا غير هائل على تغاير الجلود منع
اتحاد اجزائهما بناء على تغاير الهيئة والتركيب وانت خبير ان دعوى
في جلودهم كما هو مذكور في كلام المعترض هي تغاير اجزاء القلوب والهيئة التركيبية
اتحاد الاجزاء غير مستموعة فامل قوله ان كنت الانعام الهي التي توفز
وقيل بل يجعل الحسنات اجساما نورانية والسيئات اجساما
ظلمانية قوله تعا انا اعطيناك الكوثر يشير الى ان الكوثر
هو الحوض والاصح انه غيره وانه في الجنة والحوض في الموقف
قوله وريحه اطيب من المسك ويجوز ان يكون له طعم لذية فيتلذذ
بريحه وطعمه عند الشرب الثاني ان وقع قوله من شرب منه لا يظلم
ابدا ويجوز ان لا يشربه الامم قدر له عدم دخول النار اولا
يعذب بالظلمة من شرب به وان دخل النار قوله ادق
من الشعر واحد من السيف هكذا ورد في الحديث الصحيح
والمشهور ان الميزان قبل الصراط وما روى من ان الصلابة
قالوا يا رسول الله اين نطلبك يوم المحشر فقال عليه السلام على الصراط
فان لم تجدوا فعلى الميزان فان لم تجدوا فعلى الحوض فوجه ان الطلب
عنه او ينكر الوقوف في الصراط ويكون الوقوف في الميزان متوسطا بين الوقوفين فامل كما

1

الصالح لا يتناول التزك شتم انه لا يدل على علم خلود من
لاعمله غير الايمان لكنه يبطل مذهب الاعتراف قوله وقد
جعل جزء للكفر اى على الاطلاق من غير تقييد بالشدة ويجوز
فلا يرد جواز التفاوت بالشدة والضعف حتى لا يرد الجواز على الحياة
وهذا الدليل الزامى بناء على انه يجوز على الضعيف والفقير على الغنيمة
وهذا الدليل الزامى والا فصره تعالى في ملكه لا بوصف الظلم
قوله مضرة خاصة قولا لولا الخلو لم ينقص عن مضار
الدنيا ولا ينجي ضعفه جواز الانفصال بوجه آخر فيمكن منع
هذا القيد ايضا لكنه غير مفيد هنا قوله وقد يستعمل
في المكث الطويل لكن خلود الكفار بمعنى الدوام فالظاهر
بل هو من ضروريات الدين بخلاف خلود اهل الكفار قوله
وما انت بمؤمن لنا الاولى ان يمثل مثل قوله تعالى انؤمن
لك واتبعك الارض لون لاحتمال ان يكون اللام في لنا النعوية
العمل لا النعوية قوله ان يقع في القلب نسبة الصدق اى ان يحصل
فيه منسوبية الصدق اى الخبرية اى حقيقة الصدق ان يحصل له
للسوفسطائى بالنسبة الى وجود العالم فان له يقينا خاليا عن
الاذعان هكذا الحققة بعض المتأخرين قوله صرح بذلك رئيسهم
ابن سينا ان قلت يلزمه ان يدرج يقين السوفسطائى ونحوه

[illegible]

ذلك الجوار الذي لا يدرك بغيره
ان يكون الا انما يتقدم به
جنته من اجزاء فلا يلزم اجتماع
النور من اجل واحد
الضدين في محل واحد
بمعنا التصديق والتناقض
عدم الذي هو عبارة عن زوال التصديق
مع بقائها في محالفة فلا يكون مقابلا لوجود
نظرا في الاجزاء في هذا الغرض
الصلوة عليه والصلوة خلفه
الاحكام عليه والاحكام
نظرا في الاجزاء في هذا الغرض
الصلوة عليه والصلوة خلفه
الاحكام عليه والاحكام

قد قولنا ما وجدنا من قولناش وذلك حقيقة
 الصديق صريح في ترداد الإيمان والاسلام وقوله
 آه يا به وقد بما يعتنينا قولناش فذلك حقيقة الصديق
 بيان الاتحاد ومؤدى معنى الإيمان والاسلام وهو
 لا يستلزم الترادف **شجاعت**
 قد قوله اعلم نجد في قرية لوطى عنى كلمة يعرف قوله
 على فا وجدنا غريب الآية ليست صفة على معنى فما
 وجدنا في تلك القرية شيئا غريب عن المسلمين لانكاذب
 بل هى استثناء والمراد بالبيت اهل البيت فحين ان فقد
 المستثنى منه على وجه يصح وهوان يقال فا وجدنا فيها
 بيتا من المؤمنين الايتا من المسلمين فقد استثنى المسلم
 من المؤمنين فوجبا نسيخا الإيمان بالاسلام كذا في شرح
 الموافك **كأن** قد قوله وانما قلنا كذلك اقلنا الا
 اهل البيت ولم يقل البيت قوله ويليام كلمة مزاة لان ما
 كان بعضا من المسلمين هو اهل البيت لانه نفسه **شجاعت**
 قد قوله واعتز عليه حصوله بتجوز عموم المستثنى
 منه لكن لا يخفى عليه ان وضع المظهر موضع المظهر هنا
 يؤيد الاتحاد لانه يوجب القطع **ب**
 قد قوله بان الاستثناء لا يستوفى على الاتحاد بل يصح
 الاستثناء على تقدير ان يكون المؤمن اعم من المسلم تن
 قد قوله والإيمان يقتل من طال به ولو كان الإيمان غير
 الاسلام بل يمكن مقبوله فلا يفسد غير الاسلام فونه ان ليس
 المراد غير الاسلام بل المراد ما يغاير ما صدق على الاسلام
 فيكون للمعنى ما يمتنع ما يغاير ما صدق عليه الاسلام
 وينفك عنه فلا يقبل منه **شجاعت**
 قد من الإيمان ويكون الإيمان اخص ولا يوجد الإيمان
 بدون الاسلام ويوجد الاسلام بدون ولا يساويه
 في الوجود **ش** قد قوله لست تحكم اذ هو ليس
 غير العلم الشرعى بل هو اشراف العلوم الشرعية **كأن**
 قد قوله والافق وجد الاولوية في الجواب الاول الاتحاد
 بين الاسلام والمؤمنين بخلاف الاتحاد قولنا قد
 قد قوله لا يستلزم تحقق مدلوله اى لا يستلزم تحقق
 الاسلام بدون الإيمان وفيه نظر لان معنى قولهم آهنا
 انه بالقلب وقوله نقول انهم اتواكم بغيرهم في قولهم
 آهنا انكم تصدقوا بالقلب وانكم كاذبون قد
 قولكم آهنا وقوله تعالى ولكن قولوا لعلنا نصدق

هم في قولهم سلمتم لسلطان
 سلطانا أي سلمتم لسلطانهم
 وإنكم صاعدون في قولكم وسلم
 سلمتم من الآية وجود الجواب الدعوى كما ذكره
 فيكون الإيمان فيحتاج إلى العلم
 في الشرح قد بد هذا ما مرسته في المقدمة وهو
 في الشرح قد بد هذا ما مرسته في المقدمة وهو
 في الشرح قد بد هذا ما مرسته في المقدمة وهو

ذلك بالاسم آخر فلا تراعى لأحد في استلزام القسم
 الاول النبوة واليه اشار بقوله انما يستلزم النبوة
 اذا كان لاجل التبليغ وما نحن فيه من ايراد وتنبه
 لذلك لاجل تبليغ الاحكام فان زوجة آدم شقراء
 فلما موربه والنبى عنه المذكورين ومنع ذلك للقد
 انكارا عليه الاجماع بحرف الاكفاد
 من قوله وامر آدم كذلك لاجل التبليغ وهذا
 على ان يكون حواء امة له وقد عرفت ما فيه ولحق ان
 يتقدم آدم بعد خروجه من الجنة على اليقين والنجوة
 كلام الله تعالى وقد ذكر في الوجه الاول قوله او
 الاجماع وهو ما ذكره في الوجه الثاني من قوله انه
 نقل عنه من الامور الحارفة للعادة اه سن
 بعد ما حصل هذا الاستدلال الثاني انه عليه السلام قد
 اضافت الكلمات العلية والعلية على وجه لا يشوب
 في غير جلس النبى عليه السلام كمال
 من وهو الوجه الاول من الاستدلال لارباب البصائر
 من وهو قوله احدا ما نوا من احواله كمال
 من وحاصل هذا الاستدلال الثالث انه عليه السلام
 قد قبل الناس على وجه لا يشوب في غير جلس النبى كمال
 من قوله ومضى الثالث وهو قوله وثانيهما انه ادعى
 هذا الامر العظيم قوة كمال
 من هذا معارضة على المعارضة المذكورة في الشرح و
 لا لك ان قوله فان قيل اه معارضة على كون عليا
 خاتم النبيين وان شريعته لا تكون مفسوخا ابدا وهذا
 المروي معارضة على معارضة الاولى ويجوز ان
 يكون كل واحد منهما مفضيا جاليا كمال
 من يعنى انتهاء وجوده بول المجزئة برفع المجزئة عن
 الكفار وعدمه القبول منهم الا الاسلام وقد روى
 انهم قال ان عيسى ع ينزل حكما عدلا فيكسر
 الصليب يقتل الخنزير وي زيد في الحلال ايتزوج
 امرأة بعد نزوله فيكون هذا زيادة في الخلافة
 اذ لم يتزوج قبل ذلك كمال
 من ذكر في التاتارخانيات وما مؤلفة القلوب منهم قوم
 من المشركين كان رسول الله ع معهم شيئا ليقام
 حين كان بالمسلمين منه وبالكفار قوة ويعد رسول
 الله ع سقط ذلك لوقوع الاستثناء عن كماله
 لما كثر اهلا الاسلام وقوى كماله
 من قوله على فقوله الراوى وهو موقوف على كمال
 ارشادنا على ان يكون الراوى وهو موقوف على كمال
 اعشدا يشان ان يكون الراوى وهو موقوف على كمال
 ساقلا وشا بلطامه في القول بالانبياء والنجاة
 والاسلام ولا يكون الانبياء والنجاة في كمال
 من اعلمنا على الباطل لانه العرف والنجاة في كمال
 ذلك الى الباطل لانه العرف والنجاة في كمال

[illegible]

مثلا قوله وايضا لو وجب له
 فلا دليل آخر على ان نصب الامام ليس
 بواجب على الله اصلا
 مثلا قوله وقد يقال انه اعتراض على الدليل الصحيح
 بانه لم لا يجوز ان يراد بالامام من هذه النجعة
 مثلا قوله اي في قوله عليه السلام من مات ولم
 يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية
 مثلا قوله وقد يقال ان الشرط ان الشرط ان
 ان لا يكون العصبه شرط الامامة لما اجمعوا على
 باطل بل يدعيه لاسترة فيه فالقادر مثله والملازمة
 بينة فلا تغفل

[illegible]

والله اعلم
 ما في القلوب
 والنفوس
 من الغيب
 والذين
 لا يؤمنون
 بالله
 واليوم
 الدين
 فليكن
 منكم
 فريق
 منكم
 لا يؤمنون
 بالله
 واليوم
 الدين
 فليكن
 منكم
 فريق
 منكم

والله اعلم
 ما في القلوب
 والنفوس
 من الغيب
 والذين
 لا يؤمنون
 بالله
 واليوم
 الدين
 فليكن
 منكم
 فريق
 منكم
 لا يؤمنون
 بالله
 واليوم
 الدين
 فليكن
 منكم
 فريق
 منكم

قوله الفضل بيد الله إشارة الى ضعف الدلائل المذكورة وانها لا تفيد القطع وان حصول الفضل معقود الى الله تعالى اللهم احشرونا مع اولي الفضل بفضلك وخودك وكرمك ورحمتك يا ارحم الراحمين آمين

الغائب بالقياس واحد لا غير بالاجماع وهو المطلوب صح

وحكم بذلك واعترض على هذا الدليل بان يحتمل ان يكون التخصيص كون ما فهمه سليمان عم الحق كما يشعره قوله غير هذا الرق قوله وقد اجتمعوا على ان الحق اه اعترض عليه بان الاجماع في الحكم الغير الاجتهادي والبحث في الاجتهاد دينا فلا تقرب على ان القياس عند الخصم ثبت لا مظهر قوله لا تقرب في العمومات اه اعترض عليه بانه ان اريد الفرق بالنسبة الى الحكم الغير الاجتهاد فلا تقرب وان اريد بالنسبة الى الحكم المطلق فغير مسلم بل هو اول المسئلة قوله فله ع الاول ان الله تعالى امر الملائكة اه الوجهان الاولان يفيد تفصيل رسل الله تعالى نزلوا لافا كل بالفضل بين آدم ع وغيره لا تفصيل العمومات قوله وقد ع من ذلك بالاجماع اه فاما ان يخص من آل ابراهيم وآل عمران خير انبياء عليهم السلام بهم فيفيد تفصيل الرسل فقط واما ان يخص من آل الله تعالى رسله بهم في الرسل والعامة على عامة الملائكة لكن التفاضل بينهم اعلم اه الاخير بالمجاز اولي من عمل الاول كالا

ذوالفضل العظيم ١٢٢٣

الحمد لله على كل حال سؤل المصيبة والصلوات لمصومها على تمام الثمرة والاحسان والافضل والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام انهم اعرفوا من هذا الكتاب وارحمه وتحشيه ولحقه واجعته محشورين في زمرة النبيين والصديقين والصلحاء اللهم معهم برؤيتك يوم القيمة وروية جيبك وارزقهم بشفاعته وصحبته برحمتك يا ارحم الراحمين آمين قد تم تفصيل هذا الكتاب بحمد الله تعالى في سنة احدى وعشرين وثلثمائة والفت في شهر شعبان العظيم في زمن سلطاننا الاعظم «الغازي عبد الحميد خان» بن السلطان الغازي عبد الحميد خان زاد الله تعالى عدله ومرحمته على العلماء والفقراء والاعنياء وكثرنا بعبه والامداداء ونصره على الكفار والاعداء وابده بعساكره ووكلائه التحقلاء وزاد عزته باجراء فرمان الاتقي والشرعية الفراء على يد العبد المحتاج الى رحمة ربه الكريم الجسم «المعروف بكبير جزي زاده» احمر رشدي المدرس في القونية بن الحاج عثمان افندي القفوفى اللهم اغفر له ولائاه وامهاته واولاده ولاساتيده ولاخوانه ولين دعاه بالخير واحفظه من شر الشياطين والحساد وارفع درجاته واعطه ذرية صالحة وعاقبة حميدة والقيود الموجودة في هذا الكتاب من الحواشي العتيقة المعبرة اسمائها اقره كالا ٢ بحوالا فكر ٣ قول احمد ٤ ساقط في زاده ٥ شعاع الدين ٦ متل اعجم ٧ عبد الرحمن ٨ ومنهوات ٩ وكلنبوي على تخالي وغيرها وهذا الكتاب بعضها موجودة في بلدة القونية خففتها الله تعالى من الآفات والبلية وبعضها موجودة في بلدة القسطنطينية العلمية زاد الله تعالى شرفها بالسلامة فتمت في سنة ١٢٢٣ في بلدته اقدى له خيال ٢٠ واصول فقهاء صالح افندي في تودج اولئان في بلدته بجامع ٣ ومقتضى شرفه في الاولان بولنك محل فرحتنا سنا نبولده في بلدته اقدى له خيال ٤ ونزلوا في بلدته وقا فتمت وقونيه ٥ وغيره كذا بحال